

الصين والغرب: تنافس أم صدام؟ (صراع النفوذ بين القوى السائدة والصاعدة)

أحمد زكريا الخنسا

مقدمة

"مارد نائم احذروا إيقاظه"، عبارة تحذيرية لـ "نابليون"، خلدها استراتيجيو السياسات الدولية، واستحضرها القادة في كل خططهم الاستراتيجية، في كتابه "حتمية الحرب" يوقظ (غراهام أليسون) هواجس نابليون ببحث قال فيه رئيس الوزراء الأسترالي السابق كيفن رود، أنه: "أطروحة مستفزة حول واحدة من أشد قضايا السياسة الخارجية إلحاحاً، ويرسم طريقاً لا غنى عنه، من أجل تجنب صدام كارثي". ويستند أليسون إلى قاعدة فلسفية تعرف بمصيدة ثوكيديديس، وهو مؤسس الواقعية السياسية الذي عاش في القرن الخامس ق.م. وتقول القاعدة: "عندما تمثل قوة صاعدة تهديداً لقوة سائدة تدق الأجراس منذرة: "الخطر قادم"، يصبح مصير العالم بين قوتين: أمريكا التي وصل نصيبها من الاقتصاد العالمي الإجمالي إلى ٥٠ بالمائة بعد الحرب العالمية الثانية، ليتناقص إلى ١٦ بالمائة اليوم، في حين تتقدم الصين من ٢ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ١٨ بالمائة عام ٢٠١٦ وقد يصل إلى ٣٠ بالمائة عام ٢٠٤٠ في نظرة بانورامية إلى العلاقة بين الجبارين، الصين وأميركا. ويؤكد أليسون حتمية الحرب بينهما، إذ توشك الصين الصاعدة بلا هوادة على التصادم مع أميركا المتشعبة بموقعها، لأنه ما لم تكن الصين مستعدة لخفض سقف طموحها، أو لم تكن أميركا مستعدة لتقاسم التفوق، فإن أي صراع تجاري قد يشعل حرباً كاسحة. لكنه يتفاءل بأن البشرية مرت بأزمات استطاع ذو الفطنة السياسية والقادة تجنبها الحرب، ويؤكد أن كتابه حتمية الحرب، لا يسعى إلى التنبؤ بما سوف يقع مستقبلاً، بل إلى منع وقوعه من الأساس. كتاب يسرد الحقائق التاريخية والاقتصادية والعلمية، من زاوية فلسفية مرتكزة إلى مصيدة ثوكيديديس الذي قال فيه هنري كسينجر: يحدد فخ ثوكيديديس تحدياً جوهرياً للنظام العالمي: تأثير القوة الصاعدة على القوة الحاكمة.

(*) باحث لبناني في الشؤون الاستراتيجية.

الصين المعروفة رسمياً باسم جمهورية الصين الشعبية، هي الدولة الأكثر سكاناً في العالم، مع أكثر من ١,٣٣٨ مليار نسمة. تقع في شرق آسيا، ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد. تتألف الصين من أكثر من ٢٢ مقاطعة، وخمس مناطق ذاتية الحكم، وأربع بلديات تدار مباشرة (بكين وتيانجين وشانغهاي وتشونغتشينغ)، واثنان من مناطق عالية الحكم الذاتي (هونغ كونغ وماكاو). وعاصمة البلاد هي مدينة بكين.

تمتد البلاد على مساحة ٩,٦ مليون كيلومتر مربع، حيث تعد جمهورية الصين الشعبية ثالث أو رابع أكبر مساحة في العالم، وثاني أكبرها وفقاً لمساحة البر. يتنوع المشهد الطبيعي في الصين بين غابات وسهوب وصحاري (جوبي وتكلمكان) في الشمال الجاف بالقرب من منغوليا وسيبيريا في روسيا والغابات شبه الاستوائية في الجنوب الرطب قرب فيتنام ولاوس وبورما. التضاريس في الغرب وعرة وعلى علو شاهق حيث تقع جبال الهيمالايا وجبال تيان شان وتشكل الحدود الطبيعية للصين مع الهند وآسيا الوسطى. في المقابل فإن الساحل الشرقي من البر الصيني منخفض وذو ساحل طويل ١٤,٥٠٠ كيلومتر يحده من الجنوب الشرقي بحر الصين الجنوبي ومن الشرق بحر الصين الشرقي الذي تقع خارجه تايوان وكوريا واليابان.

الحضارة الصينية القديمة إحدى أقدم الحضارات في العالم، حيث ازدهرت في حوض النهر الأصفر الخصب الذي يتدفق عبر سهل شمال الصين. خلال أكثر من ٦,٠٠٠ عام قام النظام السياسي في الصين على الأنظمة الملكية الوراثية (المعروفة أيضاً باسم السلالات). كان أول هذه السلالات شيا (حوالي ٢٠٠٠ ق.م) لكن أسرة تشين اللاحقة كانت أول من وحد البلاد في عام ٢٢١ ق.م. انتهت آخر السلالات (سلالة تشينغ) في عام ١٩١١ مع تأسيس جمهورية الصين من قبل الكومينتانغ والحزب القومي الصيني. شهد النصف الأول من القرن العشرين سقوط البلاد في فترة من التفكك والحروب الأهلية التي قسمت البلاد إلى معسكرين سياسيين رئيسيين هما الكومينتانغ والشيوعيون. انتهت أعمال العنف الكبرى في عام ١٩٤٩ عندما حسم الشيوعيون الحرب الأهلية وأسسوا جمهورية الصين الشعبية في بر الصين الرئيسي. نقل حزب الكومينتانغ عاصمة جمهوريته إلى تايبيه في تايوان حيث تقتصر سيادته حالياً على تايوان وكنمن ماتسو وجزر عدة نائية. منذ ذلك الحين، دخلت جمهورية الصين الشعبية في نزاعات سياسية مع جمهورية الصين حول قضايا السيادة والوضع السياسي لتايوان.

منذ إدخال إصلاحات اقتصادية قائمة على نظام السوق في عام ١٩٧٨ أصبحت

الصين أسرع اقتصادات العالم نمواً حيث أصبحت أكبر دولة مصدرة في العالم وثاني أكبر مستورد للبضائع. يعد الاقتصاد الصيني أول أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتعادل القوة الشرائية. الصين عضو دائم في مجلس الأمن، كما أنها أيضاً عضو في منظمات متعددة الأطراف بما في ذلك منظمة التجارة العالمية والابيك وبريكس ومنظمة شانغهاي للتعاون ومجموعة العشرين. وتمتلك الصين ترسانة نووية معترف بها ، وجيشها هو الأكبر في العالم في الخدمة مع ثاني أكبر ميزانية دفاع. ووصفت الصين كقوة عظمى محتملة من جانب عدد من الأكاديميين والمحللين العسكريين والمحللين الاقتصاديين والسياسة العامة.

في العقد الماضي توسعت المدن الصينية بمعدل ١٠٪ سنوياً. كما ارتفع معدل تمدن البلاد من ١٧,٤٪ إلى ٤١,٨٪ بين عامي ١٩٧٨ و ٢٠٠٥ على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية . حالياً فان معدل النمو ٦,٧ وهو المعدل الاعلى بين الدول الصناعية .

السياسة

سياسة جمهورية الصين الشعبية تجري في إطار من جمهورية اشتراكية يحكمها الحزب الواحد، حيث ينص دستور البلاد على أن القيادة ترجع للحزب الشيوعي. وتمارس سلطة الدولة في جمهورية الصين الشعبية من خلال الحزب الشيوعي الصيني، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية. في إطار نظام القيادة المزدوجة: كل مكتب محلي يخضع لسلطة هو نظريا مساوي لزعيم محلي وزعيم المكتب المقابل، أو وزارة على المستوى الأعلى من الأول. وينتخب الشعب أعضاء المؤتمر على مستوى المحافظة من قبل الناخبين. هذه المقاطعات على مستوى المؤتمرات الشعبية لديها مسؤولية الإشراف على الحكومة المحلية، وانتخاب أعضاء المقاطعة (أو البلدية في حالة البلديات مستقلة). ينتخب مؤتمر شعب المقاطعة بدوره أعضاء المؤتمر الشعبي الوطني الذي يجتمع كل سنة في مارس في بكين. حكم لجنة الحزب الشيوعي في كل مستوى يلعب دورا كبيرا في اختيار المرشحين المناسبين للانتخاب لعضوية مجالس الشيوخ المحلية وإلى أعلى المستويات.

العلاقات الخارجية

تحافظ الصين على علاقات دبلوماسية مع أغلب الدول الكبرى في العالم. وتعتبر السويد أول دولة غربية تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في ٩ مايو سنة ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٧١، تم استبدال تسمية جمهورية الصين بتسمية جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الممثل الوحيد للصين في منظمة الأمم المتحدة

وإحدى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس أمن الأمم المتحدة. كانت جمهورية الصين الشعبية أيضاً في السابق عضواً وقائداً في حركة عدم الانحياز، وما زالت تعتبر نفسها بمثابة محامي دفاع عن الدول النامية.

التقسيمات الإدارية

تسيطر جمهورية الصين الشعبية سيطرة إدارية فعلية على ٢٢ مقاطعة، وهي تنظر إلى تايوان باعتبارها المقاطعة الثالثة والعشرين، على الرغم من أن الأخيرة تعتبر دولة بحد ذاتها. هناك أيضاً خمس مناطق ذاتية الحكم، في كل منها أقلية بارزة؛ وهناك أيضاً أربع بلديات، واثنان من المناطق الإدارية الخاصة التي تتمتع بقدر من الحكم الذاتي. المقاطعات الاثنتان والعشرون والخمس مناطق ذاتية الحكم والبلديات الأربع يشار إليها مجتمعة باسم "بر الصين الرئيسي" وهو التعبير الذي يستبعد عادة هونغ كونغ وماكاو.

النزاعات الإقليمية والدولية

الصين هي المنافس الإستراتيجي "الأكبر" و"الأخطر" لأميركا. والملفات الخلافية بينهما أكثر من أن تحصى:

(الايغور، بحر الصين الجنوبي، ميانمار، التجارة، حقوق الإنسان، تغير المناخ، فيروس كورونا، تكنولوجيا الإتصالات، الملكية الفكرية)، وكلها تجعل العلاقات بين أميركا والصين محور رصد ومتابعة. في خطابه الأول عن السياسة الخارجية في ٤ شباط ٢٠٢١، قال الرئيس الأميركي **جو بايدن** "سنتصدى بشكل مباشر للتحديات التي تشكلها الصين، أخطر منافس لنا"، وأضاف "سنواجه إنتهاكات الصين الاقتصادية وسنتصدى لتحركاتها العدوانية وتعديها على حقوق الإنسان والملكية الفكرية والحوكمة العالمية، لكننا مستعدون للعمل مع بكين عندما يكون من مصلحة أميركا القيام بذلك". قبله، كان وزير خارجيته **أنتوني بلينكن**، أكثر جزمًا عندما قال في جلسة المصادقة على توليه حقيبة الخارجية في مجلس الشيوخ، إنه "لا يوجد شك في أن الصين تمثل التحدي الأخطر أمام واشنطن"، مقارنة بأي بلد آخر. في وقت يثير فيه التوتر بين الصين وتايوان قلق أميركا بعدما أعلنت تايوان عن توغل كبير لقاذفات قنابل ومقاتلات صينية في منطقة تابعة لها بجوار جزر براتاس. وحذر الجيش الأميركي من أن سفنه الحربية ستكون "أكثر حزمًا" في الرد على أي تجاوزات للقانون الدولي، مشيراً على وجه الخصوص إلى طموحات الصين بالتوسع في بحر الصين الجنوبي. لم يكن هذا التحرك الأميركي هو الأول من نوعه، إذ سبق أن وقعت حادثة بين القوات البحرية الأميركية والصينية في أواخر آب الماضي في أرخبيل باراسيل المتنازع عليه أيضاً في البحر نفسه الذي بات

واحداً من ابرز النقاط الساخنة في العالم. ويطالب العملاق الآسيوي بكل جزر بحر الصين الجنوبي تقريباً، وهي مطالبات تضعه منذ قرون في نزاعات قانونية وسياسية وسيادية مع دول أخرى في المنطقة بينها فيتنام، ماليزيا، الفلبين، بروناي وتايوان. وتحاول اميركا الافادة من هذه النزاعات لامتلاك المزيد من الاوراق الآسيوية في مواجهة خصمها الأكبر والأخطر دولياً. وكان المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني اقر في كانون الثاني الماضي قانوناً جديداً استفزازياً لهذه الدول، يسمح بموجبه لخفر السواحل بـ "إطلاق النار على القوارب الأجنبية" في بحري الصين الجنوبي والشرقي. تزامن ذلك مع سعي الصين إلى فرض سيادتها على أجزاء كبيرة من الجزر والشعاب المرجانية، وتعزيز قدرتها على مراقبة الأنشطة في بحر الصين الجنوبي، وهو ما خلق توترات للصين مع جيرانها اولاً ثم مع اميركا التي ترى في تحركات الأولى "تهديداً لاستقرار المنطقة وحرية الملاحة في البحر".

ويربط بحر الصين الجنوبي العالم البحري للشرق الاقصى بمنطقة شبه القارة الهندية. وهو بحر متجزئ من المحيط الهادي ويمتد من سنغافورة ومضيق ملقة إلى مضيق تايوان. وتبلغ مساحته ثلاثة ملايين ونصف المليون كيلومتر مربع، ما يجعله من أكبر بحار العالم بعد البحر الأبيض المتوسط، وأكثرها كثافةً وزخماً بحركة السفن التجارية العملاقة. ويساوي النفط الآتي من المحيط الهندي عبر مضيق ملقه باتجاه شرق آسيا مروراً ببحر الصين الجنوبي حوالي ثلاثة أضعاف الكمية التي تعبر قناة السويس، ونحو ١٥ مرة مقارنة بالكمية التي تعبر قناة باناما. أضف إلى ذلك أن نحو ثلثي إمدادات الطاقة لكوريا الجنوبية و ٦٠ في المئة لليابان و ٨٠ في المئة لتايوان تأتي عبره. ويحتوي بحر الصين الجنوبي على نحو ٧ مليارات برميل نفط كاحتياطي مؤكد، إضافة إلى نحو ٩٠٠ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، فيما يعتقد الصينيون أن أرضها تحتوي على كميات من النفط تفوق أي منطقة في العالم ما عدا السعودية، فضلاً عن ثروة سمكية هائلة. وتمر عبر بحر الصين الجنوبي تجارة بحرية يبلغ حجمها خمسة تريليونات دولار سنوياً. وتدعي الصين وتايوان بأن الواجهة البحرية بأكملها تتبع لهما. بينما تتنازع الصين مع تايوان واندونيسيا حول المياه شمال شرق جزر ناتونا. وتتنازع مع الفلبين وتايوان حول الشعاب سكاربورو شول، وتختلف مع فيتنام وتايوان حول المياه الواقعة غرب جزر سبارتلي وملكية جزر باراسيل، كما تتنازع مع فيتنام وتايوان وبروناي وماليزيا والفلبين حول ملكية جزر أخرى. وتختلف مع ماليزيا وكمبوديا وتايلاند وفيتنام حول مناطق في خليج تايلاند، وسنغافورة وماليزيا على طول مضيق جوهور ومضيق سنغافورة وفي ظل هذه الفوضى من الخلافات

والتناقضات، عززت الصين وجودها في البحر ببناء الجزر الصناعية والدوريات البحرية، ولكن اميركا تعترض على التضييق على حرية الملاحة، وادعاء السيادة غير القانونية من جميع الأطراف، وفي الواقع فان هذا الاعتراض موجه للصين تحديداً. لذا فان جميع هذه الدول من دون الصين ترحب بوجود أميركي عسكري في المنطقة. كل هذه الاسباب جعلت هذا البحر بؤرة من بؤر التوتر الساخنة في العالم، خصوصاً بعدما تحوّلت الصين الى قوة اقتصادية عملاقة والمستثمر الرئيسي في دول جنوب شرق آسيا وأفريقيا، وبعدها صارت تكتلاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قائماً بذاته، ينافس التكتلات الدولية الأخرى مثل اميركا والاتحاد الأوروبي واليابان والهند والآسيان. وتتهم الصين اميركا بالعمل على الحد من انطلاقها خارج أراضيها حتى تحافظ على تفوقها والاحتفاظ بهيمنتها العالمية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، فتعتمد الى حبس الصين بالسيطرة على متنفسها البحري وخصوصاً بحر الصين الجنوبي، الذي صار يُعتبر المسرح الرئيسي للتنافس بين اميركا والصين، بل ربما يكون هو مسرح الصراع المقبل بينهما، لا سيما بعدما أعادت الصين هيكلة قوتها العسكرية، وبنت قوة بحرية متفوقة قادرة ليس فقط على حماية مياهاها الإقليمية واللصيقة ومنطقتها الاقتصادية الخاصة، بل أيضاً على صيانة مصالحها الحيوية التي أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم. هل يمكن للدولة صاحبة النظام الحديدي والتي صارت مصنع العالم وموطن اكبر كتلة بشرية، وصاحبة ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم، ان تكون دولة حبيسة؟ ولأجل محاولة لجم التمدد الصيني، تحالفت اميركا مع معظم الدول المطلة على البحر، وغذت الخلافات والتوترات في وجه الصين، لتجعل هذه الدول بحاجة إليها، فتخيفها من تفوق الصين. وتحالفت خصوصاً مع الدول التي تتحكّم بمفتاح البحر، أي بمضيق ملقه الواقع بين جزيرة ماليزيا وجزيرة سومطرة بأندونيسيا الذي يمر عبره ٧٥٪ من الصادرات والواردات الصينية والذي يقع تحت السيطرة العسكرية للقاعدة الاميركية العسكرية في سنغافورة، وأجرت تدريبات مشتركة مع هذه الدول تتعلق بالسيطرة على المضيق الذي يُعتبر المنفذ الوحيد للصين إلى المحيط الهندي ومن ثم إلى بحار ومحيطات العالم. ويخطط سلاح البحرية الأميركي لتحديث أسطوله بسفن أصغر وأكثر مرونة ويمكن حتى تحريكها عن بعد بهدف التفوق إستراتيجياً على سلاح البحرية الصيني الذي "ازداد حجم قواته الحربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال عقدين فقط". لذا فإن اميركا ليست معنية بحرب مع الصين حالياً، حتى لو كانت بالوكالة، لا سيما في ظل الحاجة الى اصلاح البيت الداخلي الأميركي والعلاقات مع الحلفاء، بعدما أصابتهما تصدعات كبيرة في عهد الرئيس

دونالد ترامب، لكن قلق اميركا من الصعود السريع للمارد الصيني يحتم عليها ابقاء الضغط على الصين عبر استراتيجيات جديدة، أبرزها تشكيل جبهة مناهضة للصين مع حلفاء الولايات المتحدة الآسيويين مع أهمية تعزيز التحالف مع الأوروبيين، قبل الشروع في احتواء الصين، وهذا الأمر إلتفت إليه التقرير الأخير لمجموعة الأزمات الدولية، بدعوته إدارة بايدن إلى إدارة التوترات الإستراتيجية التي ستنشأ بين الصين واميركا بصورة دائمة.

إن كل ما يجري في بحر الصين الجنوبي يهدف لإبقاء الجميع في حالة توجس من اندلاع حرب فعلية لا يريدونها أحد، فتصبح هذه المنطقة أسيرة حالة اللاحرب واللاسلم، اي عدم الاستقرار .

ويتمحور الخلاف الرئيسي بين الصين والهند حول ترسيم حدودهما الممتدة على مساحة أربعة آلاف كيلومتر، وتعد ولاية "أروناتشال براديش" الهندية أخطر نقاط المواجهة، فقد ضُمت المنطقة إلى الأراضي الهندية خلال حقبة الاستعمار البريطاني. لكن، وبعد أن نالت كل من الصين والهند استقلالهما أواخر أربعينيات القرن الماضي، طالبت كل منهما بالسيادة على المنطقة، وتفاقم الصراع عام ١٩٥٩ عندما لجأ القائد الروحي لمنطقة التبت الدلاي لاما إلى الهند، هرباً من السلطات الصينية. وفي عام ١٩٦٢ اندلعت الحرب الصينية-الهندية، ومنيت الهند بهزيمة قاسية، ورغم ذلك احتفظت بولاية أروناتشال براديش بعد انسحاب القوات الصينية وسط ضغوط دولية، واندلعت مواجهة أخرى بين البلدين عام ١٩٨٧، عندما أطلقت الحكومة الهندية لقب "ولاية" على منطقة أروناتشال براديش، الأمر الذي أغضب بكين، وأندرت بنشوب حرب، قبل أن يتوصل الطرفان إلى حل دبلوماسي حال دون ذلك. وتجدد الصراع في منتصف يونيو/حزيران ٢٠١٧، عندما قامت الصين بإرسال جنود لحماية أعمال بناء في منطقة "دوكلام" المتنازع عليها، وذلك لشق طريق حدودي، فردت الهند بنشر قوات عسكرية حالت دون استكمال المشروع. وبررت نيودلهي ذلك بأن السماح ببناء الطريق من شأنه أن يجعل الوصول إلى مناطق حساسة سهلاً بالنسبة للصينيين، مما يعني تحسين وضع الصين الأمني في حال نشوب نزاع مسلح، واتهمت بكين القوات الهندية بأنها اجتازت الحدود الصينية، وطالبت وزارة الدفاع الصينية الهند بسحب قواتها، ودعت الصين جارتها الهند إلى سحب قواتها من الجزء الصيني للشريط الحدودي بينهما، وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية (وو تشيان): إن على الهند اتخاذ خطوات عملية لتصحيح الخطأ والكف عن الاستفزازات، والعمل مع الصين من أجل استقرار وأمن المنطقة، وحذر (وو تشيان) من الاستهانة بقدرات الجيش

الصيني، مؤكداً أن قدرته على الدفاع عن سيادة بكين تتعزز باستمرار. وتأتي هذه التصريحات في أعقاب توتر حدودي بين البلدين عند وادي تشومبي الذي تسيطر عليه الصين والواقع في مثلث الحدود بين الهند والصين وبوتان، وكانت القوات الهندية، بحسب الرواية الصينية، عبرت الحدود الصينية إلى "دوكلام" في حزيران ٢٠١٧، وعطلت أعمال إنشاء طريق في المنطقة.

ويمكن القول هنا أن أطراف الصراع في هذا المجال ثلاث دول، هي: الصين والهند وبوتان. والمناطق المتنازع عليها:

هضبة أروناتشال براديش: منطقة حدودية، تقع عند مفترق طرق بين الصين ومملكة بوتان وولاية سيكيم التي تقع شمال شرق الهند. وتطلق بوتان والهند على المنطقة اسم هضبة دوكلام، بينما تطلق عليها الصين اسم "جنوب التبت" وتؤكد أنها جزء من الأراضي الصينية، وتدعم الهند مطالب بوتان بالسيادة على المنطقة، وتقول إن الصين تحتل أجزاء كبيرة منها.

أكساي تشين: منطقة متنازع عليها بين الهند والصين تقع غرب جبال الهيمالايا، تبلغ مساحتها نحو ٣٨ ألف كيلومتر مربع، وهي خالية من السكان تقريباً، وتحتوي على العديد من البحيرات المالحة، وتخضع المنطقة للسيطرة الصينية، وتعدّها الصين جزءاً من إقليم شينجيانغ، ولا تزال الهند تطالب بالمنطقة وتعدّها جزءاً من منطقة لداخ الواقعة في إقليم جامو وكشمير.

القوات المسلحة

في ظل وجود ٢,٥ مليون جندي في الخدمة، فإن جيش التحرير الشعبي الصيني هو الأضخم في العالم. ويتكون الجيش الصيني من القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوة نووية إستراتيجية.

الميزانية الرسمية المعلنة لجيش جمهورية الصين الشعبية للعام ٢٠٠٩ كانت ٧٧,٨ مليار دولار أمريكي. إلا أن الولايات المتحدة تقول أن الصين لا تنشر الإنفاق العسكري الحقيقي لها. وتقدر وكالة الاستخبارات الدفاعية أن ميزانية الصين العسكرية لعام ٢٠٠٨ كانت ما بين ١٠٥ إلى ١٥٠ مليار دولار.

تمتلك الصين أسلحة نووية وأنظمة تسليم لهذه الأسلحة، ولهذا تعتبر قوة عسكرية إقليمية كبرى، وقوة عسكرية عظمى صاعدة. والصين هي الدولة الوحيدة الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي تمتلك قدرة محدودة في مجال قذف القوة العسكرية. ولهذا تعمل الصين على إقامة علاقات عسكرية خارجية.

وفي العقد الأخير، حصل تقدم كبير في جيش تحرير الشعب الصيني، وعملت جمهورية الصين الشعبية على تحديث جيشها، فعملت على شراء طائرات سوخوي-

٣٠ عالية التقنية من روسيا، كما أنتجت مقاتلاتها الحديثة الخاصة بها، بالأخص تشينغدو J-10، وشينيانج J-11، وتعمل حالياً بالتعاون مع روسيا على إنتاج طائرات حربية من الجيل السادس. بالإضافة إلى ذلك، امتلكت الصين وطورت أنظمة صواريخ أرض-جو (أس - ٣٠٠) الروسية، والتي تعتبر من بين أفضل أنظمة اعتراض الطائرات في العالم. قامت روسيا بتطوير جيل جديد من هذه الصواريخ هو (أس - ٤٠٠) تريومف، وهناك تقارير تفيد بأن الصين خصصت ٥٠٠ مليون دولار لإصداره مخفضة السعر من هذا النظام.

تم تحديث القوات المدرعة وقوات الرد السريع التابعة لجمهورية الصين الشعبية بأجهزة إلكترونية معززة وأجهزة تهديف. وفي السنوات الحالية، ركزت الجهود على بناء قوات بحرية تتمتع بإمكانية المياه الزرقاء.

ويملك الجيش الصيني أكثر من ٣٢٠٠ طائرة حربية، وأكثر من ٣٢٠٠ دبابة، و٣٥ ألف مدرعة، وأكثر من ١٩٠٠ مدفع ذاتي الحركة. كما يمتلك الجيش الصيني أكثر من ١٢٠٠ مدفع ميداني وأكثر من ٢٢٠٠ راجمة صواريخ.

وتمتلك الصين أضخم أسطول حربي في العالم بعدد وحدات بحرية يصل إلى ٧٧٧ وحدة بحرية، بينها حاملتي طائرات و٧٩ غواصة.

وتتجاوز ميزانية دفاع الجيش الصيني ١٧٨ مليار دولار أمريكي، ويأتي في المرتبة الثانية عالمياً بين أضخم ميزانيات الدفاع في العالم.

كان تطور القوات الجوية الصينية الأكثر ظهوراً في عناوين الصحف هو ذلك المتعلق بمقاتلة الشبح (J-20)، وظهر النموذج الأولي من تلك المقاتلة في أواخر عام ٢٠١٠ وقامت بجولتها الأولى مطلع عام ٢٠١١، ومنذ ذلك الحين، أتمت مراحل التطور الرئيسية لتستقر في النهاية عند شكلها الحالي وتصبح داخل الخدمة العسكرية برفقة الوحدات المقاتلة عام ٢٠١٨.

بطبيعة الحال، فإن إدخال مقاتلة من الجيل الخامس، وقيام الجيش الصيني بإرسال أولى مقاتلاته من طراز الشبح، يُسجّل قطع شوط هائل في القدرات العسكرية المادية والتقدم الصناعي العسكري كذلك.

لقد شهد العقد الأول من هذا القرن إنتاجاً وفيراً من أصناف J-10A و J-11B، تبعه انتقال محدود إلى أصناف J-10B/C و J-16 من "الجيل الرابع" المحسّنة التي قدّمت إلكترونيات طيران أكثر عصريّة وأسلحة محسّنة بشكل إضافي تمتلك ميزة تجاوز المدى البصري.

كما شهد حجم الإنتاج أيضاً ازدياد الأسطول الجوي حتى ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ مقاتلة جويّة من طرازَي الجيل الرابع والجيل الرابع بلس، فيما يعتبر تقدماً متواضعاً،

حيث يمكن اعتبار أن أكثر من نصف أسطول المقاتلات الجوية من الجيل الرابع فأعلى. وحجم هذا التغيير يحول الأسطول الجوي الحديث للجيش الصيني، إذا ما اقتصرناه على مقاتلات الجيل الرابع فأعلى، ليصبح ثاني أو ثالث أكبر أسطول جوي في العالم بعدد من المعايير، ويصبح الأضخم آسيويا بلا شك، كما أن حجم الأسطول الجوي من مقاتلات الجيل الرابع والجيل الرابع + يعني أيضا أن قدرة تجاوز المدى البصري، التي كانت فيما مضى سلعة أقرب للندرة، هي الآن قدرة مألوفة في الطيران المقاتل الصيني.

وبطبيعة الحال، يعتبر جيش التحرير الشعبي من أهم الجيوش فيما يتعلق بتكنولوجيا أسلحة تجاوز المدى البصري بأنظمة مثل PL-15 و PL-X وفق تحليلات خبراء عسكريين. كذلك، شهدت الطائرات بدون طيار العسكرية الصينية تقدما ملحوظا على جبهتين خلال السنوات السابقة، فقد شهدت هذه الفترة تطور التكنولوجيا المحلية من هذه الطائرات، بما فيها أنظمة "ميل" للتخليق متوسط الارتفاع للمسافات الطويلة، وأنظمة "هيل" للتخليق عالي الارتفاع للمسافات الطويلة، ويتضمن النموذج الأول عددا من الطائرات بدون طيار ذات المحركات المروحية لأغراض المراقبة وتنفيذ الاغتيالات، في حين أن النموذج الثاني مخصص للمراقبة والاستطلاع حصرا. وأدخلت الصين كلتا النوعيتين إلى الخدمة في الجيش الصيني، بالأخص في النصف الثاني من العقد، على شكل طراز GJ-1 و GJ-2 متبوعة بأصناف WZ-7.

وبالحديث عن المجال الدفاعي، احتلت الصين المركز الثاني، كذلك، على قائمة الدول المنتجة للأسلحة، بعد الولايات المتحدة ومتقدمة بذلك على روسيا، حيث حققت أربع شركات أسلحة صينية في العام الماضي، على الأقل، مبيعات كافية لتصنيفها بين أكبر ٢٠ بائع للأسلحة في العالم، حيث تتراوح قيمة مبيعات الأسلحة الصينية بين ٧٠ و ٨٠ مليار دولار سنويا، وهي تذهب بغالبيتها إلى مختلف قطع جيش التحرير الشعبي الصيني.

اجرت الصين بشكل سري اختبارا لسلاح نووي جديد تفوق سرعته سرعة الصوت ووصف بالسلاح المرعب وقد أطلقت في اب ٢٠٢١ صاروخ مركبة انزلاقية تفوق سرعتها سرعة الصوت دارت حول الارض ثم هبطت بالقرب من المكان المحدد لها .

الاقتصاد

منذ تأسيسها عام ١٩٤٩ وحتى أواخر عام ١٩٧٨، بني اقتصاد جمهورية الصين الشعبية على النموذج السوفياتي من الاقتصاد المخطط المركزي. لم تكن هناك شركات خاصة وانعدمت الرأسمالية. قام **ماو تسي تونغ** بدفع البلاد نحو مجتمع

حديث شيوعي صناعي من خلال القفزة العظمى للأمام. بعد وفاة ماو وانتهاء الثورة الثقافية بدأ دينج شياو بينج والقيادة الصينية الجديدة بإصلاحات في الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد مختلط موجه نحو السوق تحت حكم الحزب الواحد.

يتميز اقتصاد الصين بكونه اقتصاد سوق قائم على الملكية الخاصة. انحلت السياسة الزراعية التجميعية وتم خصخصة الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاجية. وقد جرى تشجيع مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة في حين خففت الحكومة من الرقابة على الأسعار وشجعت الاستثمار الأجنبي. وركزت الصين على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية للنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أولاً في شيننتشين (بالقرب من هونغ كونغ) ثم في غيرها من المدن الصينية. وجرت أيضاً إعادة هيكلة الشركات غير الكفاء المملوكة للدولة من خلال إدخال النظام الغربي في الإدارة بينما أغلقت الشركات غير المربحة، مما أدى إلى خسائر هائلة في الوظائف.

ويرجع النمو السريع في الاقتصاد والصناعة في الصين الشعبية إلى السياسة التي اتبعتها دينج شياو بينج حيث بدأ في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في إرسال البعثات إلى البلاد الغربية لتعلم الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة بغرض التطوير الاقتصادي في البلاد. واعتمد على هؤلاء الذين يسمون "تكنوقراطيون" في حل مشاكل الصين الشعبية والتطور بها وتشغيل الصينيين، فكان التكنوقراطيون خير نخبة يعتمد عليها في حل المشاكل في الصناعة والتطوير العملي والانتقال من مجتمع زراعي بحت إلى مجتمع صناعي.

وبعد عام ١٩٨٥ أصبح المجلس المركزي - وهو أعلى مجلس نابع من الحزب الشيوعي - يغلب فيه التكنوقراطيون على غيرهم من النواب. وأصبحت المجموعة الحاكمة معظمها من التكنوقراطيين وساروا على هذا السبيل حتى يومنا هذا. فالمجموعة الحاكمة في الصين هم حالياً من أكثر السياسيين على مستوى العالم النابغون في العلوم الهندسية والاقتصادية والإدارة، وتعليمهم كان بصفة رئيسية في العالم الغربي، ولا يزالون يرسلون البعثات إلى أفضل كليات الاقتصاد والعلوم والهندسة في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية لاكتساب المعرفة وإدخالها إلى الصين الشعبية. ومنذ التحرير الاقتصادي عام ١٩٧٨ نما اقتصاد جمهورية الصين الشعبية المعتمد على الاستثمار والتصدير، ٧٠ مرة وأصبح أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في العالم. ويحتل الاقتصاد الصيني حالياً المرتبة الأولى عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

جمهورية الصين الشعبية هي رابع دولة في العالم من حيث عدد السياح بنحو ٥٠,٩ مليون سائح دولي عام ٢٠٠٩ .

الصين عضو في منظمة التجارة العالمية، وإبيك. ويبلغ احتياطي البلاد من النقد الأجنبي ٢,٤ \$ ترليون دولار، مما يضعها في المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال.

تمتلك جمهورية الصين الشعبية ما يقدر بنحو ١,٦ ترليون دولار من سندات الضمان الأمريكية. وتعتبر بذلك أكبر ممتلك أجنبي للدين العام الأمريكي .

ويعود نجاح جمهورية الصين الشعبية أساساً إلى التصنيع منخفض التكلفة. ويعزى ذلك إلى اليد العاملة الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ومستوى متوسط من

التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية العالية نسبياً والسياسات الحكومية المواتية، ويضيف البعض السعر المنخفض لصرف العملة. وعد الأخير سبباً في بعض الأحيان

لفائض تجارة جمهورية الصين الشعبية، وأصبح مصدراً رئيسياً للنزاع بين جمهورية الصين الشعبية وشركائها التجاريين الرئيسيين وهم الولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي واليابان.

على الرغم من أن الشعب الصيني فقير وفقاً للمعايير العالمية فإن النمو السريع لاقتصاد البلاد تمكنت من نشل مئات الملايين من الناس وأخرجتهم من حالة الفقر

منذ عام ١٩٧٨ . واليوم يعيش حوالي ١٠٪ من سكان الصين (مقابل ٦٤٪ في ١٩٧٨) تحت خط الفقر (يصل تعادل القدرة الشرائية الخاص بهؤلاء الناس إلى

دولار واحد في النهار)، في حين ارتفع متوسط العمر المتوقع بشكل كبير إلى ٧٣ سنة. أكثر من ٩٣٪ من السكان يعرفون القراءة والكتابة، مقابل ٢٠٪ في عام

١٩٥٠ . وانخفضت البطالة في المناطق الحضرية إلى ٤٪ بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ (قد تكون الأرقام الحقيقية الكلية للبطالة أعلى عند ١٠٪).

وصل تعداد الطبقة المتوسطة الصينية (المدخول السنوي لا يقل عن ١٧,٠٠٠ دولار) حتى الآن لأكثر من ١٠٠ مليون نسمة، في حين يقدر عدد الأفراد أصحاب

الثراء الفاحش (أكثر من ١٠ مليون يوان أو ١,٥ مليون دولار) بنحو ٨٢٥,٠٠٠ وفقاً لتقرير هورون. بلغت قيمة سوق التجزئة الصيني ٨٩٢١ مليار يوان (١٣٠٢

مليار دولار) في عام ٢٠٠٧ وينمو بمعدل ١٦,٨٪ سنوياً، كما أنه الآن ثاني أكبر مستهلك لسلع الرفاهية خلف اليابان مع ٢٧,٥٪ من الحصة العالمية.

يتفاوت النمو الاقتصادي في البلاد عند المقارنة بين المناطق الجغرافية المختلفة والمناطق الريفية والحضرية. الفجوة في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية آخذة

في الاتساع مع معامل جيني قدره ٤٦,٩٪. كما تركز التطوير أيضاً في المناطق الساحلية الشرقية بينما ترك ما تبقى من البلاد وراءها. للتصدي لهذا، شجعت

الحكومة على تنمية المناطق الغربية شمال شرق ووسط الصين.

يعتمد الاقتصاد أيضاً على الاستخدام الكبير للطاقة حيث يستخدم ما بين ٢٠٪ و ١٠٠٪ من الطاقة أكثر من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الكثير من العمليات الصناعية. وبات الاقتصاد الصيني المستهلك الأكبر في العالم للطاقة ولكنها تعتمد على الفحم لتزويد حوالي ٧٠٪ من احتياجاتها من الطاقة. وأدى هذا الأمر مع تراخي السياسات البيئية الحكومية إلى تلوث هائل في المياه والهواء (تمتلك الصين ٢٠ من بين ٣٠ مدينة أكثر تلوثاً في العالم) وبالتالي فإن الحكومة وعدت استخدام المزيد من الطاقة المتجددة مع هدف الوصول إلى ١٠٪ من إجمالي الطاقة المستخدمة بحلول عام ٢٠١٠ و ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠.

قامت الصين في الفترة الماضية بعدة خطوات ذات تأثير عالمي :

- **مجموعة البريكس** : مجموعة بريكس تشمل ٥ دول الأسرع نموا اقتصاديا في العالم وهم " البرازيل ، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا "، تأسست المجموعة عام ٢٠٠٦، أثناء منتدى بطرسبورج الاقتصادي. وتبلغ مساحة دول المجموعة ٢٦٪ من مساحة اليابسة، ويشكل عدد سكانها ٤٢٪ من مجموعة سكان العالم. ومن أهم أهدافها كسر الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي، وإصلاح مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والسياسي بين دول المجموعة. كما حققت نتائج مثمرة مع افتتاح بنك دول بريكس للتنمية وإطلاق صندوق نقد احتياطي للطوارئ عام ٢٠١٥، بل وكشفت إحصاءات صندوق النقد الدولي أن نسبة إسهامات دول بريكس في نمو الاقتصاد العالمي تجاوزت ٥٠٪ وصار إجمالي اقتصاداتها يمثل ٢٣٪ من إجمالي الاقتصاد العالمي مقارنة بـ ١٢٪ قبل ١٠ أعوام. تقوم الصين باستخدام البريكس كورقة أساسية في مفاوضاتها مع أمريكا القائد الحقيقي للنظام العالمي الحالي بتهديدها بإنشاء مؤسسات موازية للنظام العالمي الحالي يكون بديلا عنه في مناطقها (مما سيؤدي الى انهيار النظام الحالي وسيطرة نظام بريكس) للشراكة في النظام العالمي الحالي (تعلم الصين ان الصدام المالي مع أمريكا سيؤدي الى انهيارات اقتصادية مخيفة في العالم لذلك تحاول الشراكة في النظام المالي العالمي الحالي) وهي بذلك اضحت عملتها من عملات صندوق النقد الدولي ومن المتوقع حصول مجموعة البريكس على حق النقض في صندوق النقد الدولي (أمريكا كانت الدولة الوحيدة التي كانت تملك حق النقض في صندوق النقد الدولي) وبذلك تصبح شريكا لأمريكا في قيادة النظام المالي العالمي .

– اليوان عملة من عملات صندوق النقد الدولي : أقر صندوق النقد الدولي في خريف ٢٠١٥ ضم اليوان الصيني كأحد العملات المعتمدة في صندوق النقد الدولي بالإضافة الى الدولار الاميركي ، واليورو الاوروبي ، والين الياباني ، والجنيه الاسترليني وهو العملة الوحيدة الغير غربية (رغم محاولات الاتحاد السوفياتي السابق وهو دولة عظمى واهم بكثير من الدول الممثلة لعملات صندوق النقد الدولي باستثناء امريكا لم يستطع وضع الروبل كعملة صندوق النقد الدولي) . وقد اعطى صندوق النقد الدولي سنة كاملة قبل تنفيذ القرار ، وبالتالي فابتداء من خريف ٢٠١٦ اصبح اليوان الصيني عملة معتمدة في صندوق النقد الدولي ، وبالتالي اصبحت البنوك المركزية بإمكانها ضم اليوان الى احتياطياتها من العملات الاجنبية (ان التقييم الاساسي لصندوق النقد الدولي لمالية الدول يعتمد على الاحتياطيات من نقد العملات من عملات صندوق النقد الدولي واي دولة لا تمتلك عملات تغطي مستورداتها لمدة ثلاثة اشهر تعتبر دولة فاشلة) ، وبالتالي قبل هذا القرار كانت اي كمية من اليوان يمتلكها اي بنك مركزي لا تؤخذ بالاعتبار عند تقييم وضع هذه البلدان . حيث ان الصين هي مصنع العالم وهي الشريك التجاري لمعظم دول العالم ، فاصبح من واجب البنوك المركزية الاحتفاظ بكميات كبيرة من اليوان في محافظها لتناسب مع حجم تجارتها مع الصين (تعمل امريكا بالضغط على البنوك المركزية لاعاقه احتفاظها باليوان حيث ان الاحتفاظ باليوان سيعني التخلي عن كمية معادلة من الدولار وهذا يشكل كابوسا لامريكا) .

تستطيع الصين من الناحية النظرية التخلي عن كل احتياطها من العملات دون ان يتاثر تقييمها من صندوق النقد الدولي وهذا يعطي الصين ورقة هامة في اي صراع مقبل. وهذا القرار جعل الصين دولة اقتصادية مالية عظمى .

– اليوان النفطي : تستعد الصين، وهي أكبر مستورد للنفط في العالم، لإطلاق عقود نفط خام مستقبلية مقومة باليوان الصيني وقابلة للتحويل إلى ذهب. إن الخطوة الصينية في حال تحققها سوف تساهم دون شك في خلق مؤشر آسيوي لأسعار النفط المستقبلية ويسمح لمصدري النفط بتجاوز المعايير التي تفرضها المؤشرات المقومة بالدولار الأميركي عن طريق التداول باليوان، خاصة أن عقود النفط الصينية سوف متاحة أمام صناديق الاستثمار الأجنبي وبيوت التجارة وشركات النفط، وسوف تكون مدرجة على بورصة شنغهاي الدولية للطاقة. وقد بدأت البورصة في تدريب المستخدمين المحتملين، وتقوم باختبارات نظم التشغيل الفعلي بعد الاستعدادات الفنية النهائية التي قامت بها. كما أن خطوة الصين هذه تسعى لاستثمار خطوة اعتماد اليوان كعملة عالمية بجانب الدولار والين الياباني

والجنه الإسترليني واليورو من قبل صندوق النقد الدولي إعتباراً من أكتوبر ٢٠١٦ . وسعيها لرفع قيمة اليوان والحفاظ على استقراره كعملة دولية، رفعت الصين إحتياطياتها من الذهب لتتجاوز ٤٠٠٠ طن خلال شهر يونيو الماضي، وهذا يضعها في المركز الثاني عالمياً من حيث حجم احتياطيات الذهب بعد الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن إصدار العقود النفطية المستقبلية المقومة باليوان والقبالة للتحويل إلى الذهب سوف يجعلها أكثر جاذبية، خاصة أن الصين عملت لعدة سنوات على إطلاق عقد نفط آجل مقوم باليوان، لكنها فشلت في ذلك بسبب التأجيلات المتعددة وتخوف المستثمرين من عملة اليوان. كما أنها آلية سوف تجذب منتجي البترول الذين يفضلون تجنب استخدام الدولار، ولكنهم في نفس الوقت غير مستعدين بعد لقبول اليوان لسداد مبيعاتهم النفطية للصين. فالعملية ستكون بمثابة تحويل ثروتهم من الذهب الأسود إلى الذهب الأصفر، وبالتالي، فهي خطوة استراتيجية للتبادل النفطي بالذهب، بدلاً من الدولارات الأمريكية، والتي يمكن طباعتها في الخزانة الأمريكية بسهولة .

– **اليوان الرقمي:** ربما سيصبح "اليوان الرقمي"، الذي تعد الصين لإطلاقه هذا العام، المراد الجديد الذي سيحدث انقلاباً في النظام النقدي والمالي العالمي المبني منذ الحرب العالمية الثانية على الورقة الخضراء، وبالتالي ربما يهدد عرش الدولار وسيطرته على نظم التسويات وأسواق الصرف وإضعاف دوره في السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من أن الصين لم تحدد بعد موعداً رسمياً لإعلان "اليوان الرقمي"، عملة رسمية للبلاد، فقد أجرت مجموعة من المشاريع التجريبية الناجحة للعملة الرقمية الجديدة، على الصعيدين المحلي والخارجي.

ويقول مسؤولون صينيون إنَّ اليوان الرقمي سيعلن عن إطلاقه في الوقت المناسب، لكنَّ محللين يرون أنَّ الصين باتت على وشك إطلاق عملتها الرقمية. ونفذت الحكومة الصينية حتى الآن مجموعة من المشاريع التجريبية لاستخدام اليوان الرقمي في المدن الكبرى، إذ نفذ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) مشاريع تجريبية تقدر قيمتها بـ ٢٠٠ مليون يوان (نحو ٣٠,٤ مليون دولار) في العديد من المدن الكبرى، كما تجري السلطات النقدية الصينية حالياً تجربة لاستخدامه في تسوية الصفقات البنينة مع جزيرة هونغ كونغ.

وعلى الصعيد العالمي، قالت صحيفة "ساوث تشاينا مورنينغ بوست" التي تصدر بهونغ كونغ، الخميس الماضي، إنَّ البنك المركزي الصيني يتعاون حالياً مع كلِّ من البنك المركزي بالإمارات العربية المتحدة والبنك المركزي في تايلاند، بشأن استخدام اليوان الرقمي في التسويات المالية والصفقات التجارية. كما أعلن البنك المركزي

الصيني في مارس / آذار الماضي عن مشروع مشترك مع جمعية الاتصالات العالمية، بين البنوك "سويفت" التي تنظم التسويات المالية. وحتى الآن، يرى المسؤولون الصينيون أنّ المشاريع التجريبية لاقت قبولاً كبيراً لاستخدام اليوان الرقمي. وفي هذا الصدد، قال مدير وحدة الأبحاث في بنك الشعب الصيني (المركزي) وانغ شينغ إنّ "قبول السوق لليوان الرقمي قوي جداً، والكل مهتم به، وهذا الاهتمام يعود في جانب منه إلى أنّ العديد من البنوك المركزية في العالم تسعى لإطلاق عملات رقمية، ومن جهة أخرى يتعلق القبول بالارتفاع الكبير في سعر عملة بيتكوين"، وذلك وفقاً لما ذكرته قناة "سي إن بي سي" الأميركية. أما على الصعيد المحلي، سيمكّن اليوان الرقمي الحكومة الصينية من السيطرة على السوق المالي والتدفقات المالية، ووضع يدها على تحركات المجموعات الثرية في البلاد. ويرى محللون أنّ هذا العامل يخيف الشركات وأثرياء البلاد من اليوان الرقمي.

أما في ما يتعلق بالتداعيات الدولية لليوان الرقمي، يرى محللون أنّه سيحدث هزة كبيرة في النظام النقدي العالمي، خصوصاً على مستوى قوة الدولار الذي يهيمن على نظام التسويات المالية والتجارية وتبادلات سوق الصرف العالمية. في هذا الشأن، يقول الاقتصادي والخبير المالي الأسترالي داريل غوبي: "اليوان الرقمي سيمنح الدولة بديلاً عملياً للدولار في نظام التسويات التجارية والمالية، كما يلغي تلقائياً تأثير الحظر المالي على الدول والشركات والتهديد بعزلها من النظام المالي العالمي". ويعلّل الاقتصادي غوبي ذلك بقوله: "ببساطة، فإنّ الدول والشركات تستطيع إجراء الصفقات المالية والتجارية عبر اليوان الرقمي، من دون المرور عبر الدولار كما يحدث حالياً... وبالتالي، فإنّ نفوذ الدولار في التسويات العالمية سيضعف تدريجياً مع إطلاق الصين رسمياً عملتها الرقمية".

وبينما يدعم اليوان الرقمي الثقل الاقتصادي والتجاري الصيني، فإنّه سيساهم كذلك، وبشكل سريع، في تعزيز العلاقات التجارية والمالية بين الصين والعديد من دول العالم، خصوصاً تلك التي تعاني من هيمنة الدولار وقوانين الحظر المالي التي استخدمتها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بكثافة، خلال السنوات الأربع الماضية، ضد الأعداء والحلفاء معاً.

وتقدّر الإحصاءات الصينية حجم التجارة الصينية في العام الماضي ٢٠٢٠ بنحو ٤,٦٥٨ تريليونات دولار، كما يقدر البنك الدولي حجم الاقتصاد الصيني بنحو ١٤,٦٥٨ تريليون دولار في العام ٢٠٢٠.

وبالتالي، يرى محللون أنّ العملة الرقمية الصينية، حينما تصبح عملة رسمية للبلاد، ستضرب عملياً "سلاح الدولار" كواحد من أهم آليات الحظر الأميركي على

الدول والشركات. ويلاحظ في هذا الصدد أنّ هناك أكثر من ٢٥٠ شركة صينية محظورة أميركياً، كما أنّ هناك العديد من المسؤولين الكبار في الصين وهونغ كونغ يعانون من الحظر، وترفض البنوك التجارية التعامل معهم خوفاً من العقوبات الأميركية. وكلّ ذلك سينتهي مع العملة الرقمية، التي سيصعب تعقب تعاملاتها. وعلى الرغم من أنّ الحظر الأميركي على الدول والشركات العالمية يكون في كثير من الأحيان من جانب أميركا فقط، فإنّ المصارف التجارية العالمية تتخوف من الحظر الثانوي، الذي يعرضها للمعاقبة والحرمان من السوق الأميركية، في حال تعاملها مع المؤسسات والشخصيات المحظورة أميركياً. والحظر الثانوي يستخدم الحرمان من المتاجرة في السوق الأميركية الضخمة والمربحة في آن معاً. إذ يقدر حجم سوق "ول ستريت" بأكثر من ٥٠ تريليون دولار، كما أنّ سوق السندات الأميركية تقدّر بنحو ٤٥ تريليون دولار. وبالتالي، فإنّ المصارف ترجح مصلحتها في السوق الأميركية على إجراء صفقات محظورة.

وهناك نحو ٢١ ألف مصرف في العالم تستخدم الدولار في تسوية الصفقات التجارية والتعاملات المالية، وكلّها تتخوف من الحظر الثانوي. وتستطيع وزارة الخزانة الأميركية تجميد حسابات للشركات والمسؤولين في أيّ دولة من دول العالم، أو حتى مصادرتها من جانب واحد، عبر هيمنتها على النظام المالي العالمي. بالتالي، يرى محللون أنّ هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي يعدّ من أهم الأدوات التي تعتمد عليها أميركا في إدارة دفة العالم، وإخضاع الدول لسياستها الخارجية، وذلك إلى جانب القوة العسكرية. وبالتالي، فإنّ صدور اليوان الرقمي سيقصص هيمنة الدولار على التسويات المالية، إذ إنّ تعاملاته لن تكون خاضعة لرقابة الحكومة الأميركية. وستتمكن دول، مثل إيران وفنزويلا وكوريا الشمالية وروسيا، والعديد من الشركات العالمية، من النفاذ من الحظر الأميركي عبر التعامل مع البنك المركزي الصيني، من دون المرور بعملة ثالثة.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنّ حصة الدولار تراجعت في العام الماضي ٢٠٢٠ إلى ٥٩٪ من احتياطي البنوك المركزية العالمية بالعملة الصعبة، وهو أدنى مستوى للدولار منذ ٢٥ عاماً. لكن، في المقابل، فإنّ حصة اليوان الصيني ما زالت ضعيفة جداً في احتياطات العالم من العملات الصعبة، ويقدرها صندوق النقد بنحو ٢,٣٪. على صعيد تسوية الصفقات التجارية والمالية، وما زال الدولار هو المهيمن، إذ تبلغ حصته نحو ٩٠٪.

لكن، كيف تخطط السلطات النقدية الأميركية لمواجهة تحديات العملة الصينية الجديدة؟ على الصعيد الأميركي، تدرس أميركا مواجهة التحدي الذي يمثله اليوان

الرقمي لهيمنتها على النظام العالمي بإصدار "دولار رقمي"، لكن مشروع العملة الرقمية الأميركية ما زال في طور الدراسة، وربما يتطلب سنوات لإطلاقه، حتى في حال موافقة الكونغرس على المشروع. في هذا الشأن، نسبت صحيفة "وول ستريت جورنال"، أول من أمس الاثنين، إلى كل من وزيرة الخزانة الأميركية **جانيت يلين**، ورئيس مجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) **جيروم باول**، قوله إن "الموضوع تحت الدراسة، بما في ذلك جدوى إصدار دولار رقمي من عدمه".

ويرى محللون أنّ تداعيات اليوان الرقمي على الدولار ستكون خطيرة وشبيهة بالتداعيات التي تركتها شركة "أمازون" على تجارة التجزئة، إذ أدت إلى إفلاس العديد من سلاسل المتاجر في أميركا وأوروبا، أو الدمار الذي أحدثته شركة "أوبر" على سوق التاكسي في العالم. لكن، على الرغم من هذه المخاوف من تداعيات اليوان الرقمي، يرى محللون ماليون أنّ الدولار واجه تحديات كبرى في السابق وتغلب عليها، من بينها صدور العملة الأوروبية الموحدة؛ اليورو.

– **طريق الحرير**: منذ عقود يدور صراع خفي ومعلن بين قطبي القوى العالمية الشرقية والغربية بزعامة الصين وأميركا على منطقة الشرق الأوسط، فكل منهما يسعى لفرض نفوذه وإسقاط هيمنة الآخر على بلدان المنطقة والحصول على أكبر مكاسب ممكنة من هذه البقعة الإستراتيجية المهمة، والسؤال هنا: كيف يعيد "طريق الحرير" الجديد تشكيل العلاقات السياسية بين الشرق والغرب؟

لعل الحرب السياسية والاقتصادية التي شنها الغرب على الصين وإيران وروسيا – إبان تولي ترامب – كانت محاولة جادة لتقليم أظافر قوى الشرق ومحاولة وقف خطتها الطموح اقتصادياً ودبلوماسياً وسياسياً، لكن هذه الدول أثبتت عملياً أنها ليست بالعدو الضعيف الذي يمكن هزيمته بسهولة.

في الحقيقة تسعى القوى الشرقية بخطى حثيثة لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، متحدية الدور الغربي الطويل الأمد كقوة مهيمنة بالمنطقة، فروسيا وإيران لاعبان رئيسان في الملف السوري، ومن جهة أخرى تلوح إيران بالسلح النووي ولا تعبأ بالعقوبات عليها.

أما الصين فأعلنت في ٢٠١٣ مشروعاً ضخماً "الحزام والطريق"، هدفه المعلن إحياء طريق الحرير القديم، وهدفه المستتر تعزيز نفوذها من شرق آسيا لأوروبا وإفريقيا، بحيث يجعل القوى الشرقية وفي مقدمتها الصين وروسيا نقطة الالتقاء الجديدة المسيطرة جغرافياً واقتصادياً وسياسياً على مقدّرات العالم.

من جهة أخرى فإن طريق الحرير القديم هو مجموعة طرق برية وبحرية شقّت في المنطقة الأوروبية الآسيوية، تبادل عبرها الأفراد من كل بقاع العالم بضائع متنوعة

مثل الحرير والتوابل، بالإضافة إلى تبادل الثقافات والأفكار، فقد مثلت حلقة وصل مهمة بين الشرق والغرب.

"الحزام والطريق" مشروع عالمي طموح للبنية التحتية والتنمية الاقتصادية، يستند إلى تدشين شبكة اقتصادية ضخمة وبنى تحتية أساسية تربط آسيا بأوروبا وإفريقيا وما وراء ذلك، وتتعاون فيه الصين مع نحو ١٩ دولة في الشرق الأوسط مع وعود بتوسيع مجالات الشراكة معها في التكنولوجيات الجديدة والمتطورة. لكن - في الواقع - المبادرة أكبر من ذلك بكثير، فهي خطة صينية ذكية تسمح لها بالسيطرة تدريجياً على المنطقة بطريقة سلمية دون حدوث توترات سياسية أو عسكرية مع قوى الغرب، بما يضمن انتقالاً سلساً للهيمنة من الدول الغربية - والأمريكية خاصة - إلى قوى الشرق - وتحديداً الصين - دون حرب أو نزاع. قبل الإعلان عن المبادرة بـ ١٧ عاماً وتحديداً في عام ١٩٩٦م اجتمعت وفود ٤٠ دولة في إيران، من بينها الصين وروسيا وآسيا الوسطى وتركيا وباكستان وأفغانستان لإحياء إستراتيجية "طريق الحرير"، وبعد عمل ممنهج وصامت جاء إعلان الصين عن مبادرة ضخمة لتعزيز الاتصالات بالقارتين الأوروبية والإفريقية عبر آسيا.

لماذا تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لدول منطقة الشرق الأوسط؟

باتت الصين بالفعل أكبر شريك تجاري لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط حتى قبل الإعلان عن مبادرة "الحزام والطريق"، إذ تبني فيها بنى تحتية بمليارات الدولارات، بالإضافة لاستثمارات شاملة مع بلدان بارزة مثل السعودية ومصر وإيران والإمارات، فالسعودية مثلاً أكبر مورد للنفط الخام للصين في ٢٠٢٠. التفوق الصيني الشرقي على قوى الغرب ليس على مستوى البلدان فقط، وإنما على مستوى المؤسسات أيضاً، فبكين تنافس مؤسسات التمويل الغربية (صندوق النقد والبنك الدولي) وتمنح قروضاً لبلدان المنطقة دون النظر لنظامها السياسي أو أن تشتت تغيير اقتصاداتها المحلية بحسب توجهات السوق الحرة.

مقارنة بشركات الأعمال الغربية فإن الشركات الصينية المدعومة من حكومة بكين تتمتع بمرونة أكبر لعقد صفقات متميزة مع البلدان النامية، خاصة في دول الشرق الأوسط، ولا تشتت أن تكون عائداتها أرباحاً نقدية في المقام الأول، بل قد تشمل عائداتها النفوذ الإستراتيجي أو القوة الناعمة.

إن "طريق الحرير" الجديد تحول تكتيكي في طبيعة النظام العالمي من عالم ثنائي القطب "شرقي وغربي فقط" إلى عالم متعدد الأقطاب ومتعدد الثقافات. التفوق الشرقي-الصيني في المنطقة تماشى مع انسحاب غربي-أمريكي تدريجي

من المنطقة، فإدارتا ترامب وبايدن اتخذتا خطوات لتقليل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، وتمنحان أولوية كبرى لآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، وهذا يعكس إجماعاً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على توجه سلبي تجاه الشرق الأوسط.

طريق الحرير الجديد تحوّل تكتيكي في طبيعة النظام العالمي من عالم ثنائي القطب " شرقي وغربي فقط " إلى عالم متعدد الأقطاب ومتعدد الثقافات يضع الصين وغيرها من القوى الشرقية في الشرق الأوسط وخارجه (السعودية ومصر وتركيا وإيران وروسيا والهند) على خريطة الاهتمام وصناعة القرار الدولي.

القوى الغربية التي تسعى للرد القاسي على اندفاع القوى الشرقية - الصينية - نحو الشرق الأوسط تحتاج لانتهاج أسلوب متعدد الوجوه يضع في الحسبان العوامل الداعمة لبكين كالتكتيكات الإستراتيجية التقليدية التي تتبعها قوى الغرب مثل استخدام دول آسيوية أخرى لتحقيق التوازن السياسي مع الصين.

تحتاج القوى الشرقية والغربية على حد سواء لإدراك حقيقة أنه ليس من مصلحة البشرية تفوق معسكر على حساب آخر، بل من مصلحتها إبداء كامل الاستعداد للتعاون وقبول الآخر بكل اختلافاته العقائدية والثقافية والفكرية ونبذ الاحتكار والرغبة في السيطرة والتملك وكسب مقدرات الأمم دون وجه حق.

تعتبر طريق الحرير، التي تغطي مبادرة حزام واحد طريق واحد الصينية، بمثابة الاحتفال بصعود الصين، فللمرة الأولى لا تكتفي الدول الآسيوية وغيرها من الدول التي لا تحمل إرثاً أوروبياً، بالصعود إلى مراكز محورية في النظام العالمي، بل تعيد تشكيل هيكلية هذا النظام.

يقدم مشروع البنية التحتية الصيني، غير المسبوق من ناحيتي الحجم والنطاق، وعوداً استثمارية بقيمة تقارب تريليون دولار، تغطي دولاً يقطنها ٦٠ بالمئة من سكان العالم، وثالث الناتج العالمي الإجمالي (علماً بأن هذه الأرقام تشمل أحد الأطراف المنتقدة للخطة، أي الهند). يتزامن هذا كله مع تراجع القيادة العالمية الغربية بسبب التصدعات الداخلية. وإذا أراد صنّاع القرار في العالم الرد على هذه الاندفاع الصينية العالمية، فعليهم أن يفهموا الدوافع التي أدت إلى ظهورها، وأن يفكروا بالحكمة التقليدية التي وضعت الغرب في هذا الوضع السيء، من بعض النواحي. لكن مبادرة حزام واحد طريق واحد هي أكثر بكثير من مجرد مبادرة اقتصادية. فهي تخدم أيضاً أهداف الصين الطموحة الأخرى في السياسة الخارجية: أي الوصول إلى التكافؤ الاستراتيجي مع اميركا في آسيا، وإعادة تشكيل مناخها الأمني.

لضمان كبح صعودها. أحد الهواجس الرئيسية هو قطع طرق التجارة الصينية في حالة المواجهة مع اميركا، نظراً لكونها محاطة بسلسلة من الأصدقاء والحلفاء الأميركيين. ولتحقيق هذه الغاية فإن مبادرة حزام واحد طريق واحد تزيد من نفوذ الصين في الولايات الواقعة على طول هذه الطرق التجارية، بدءاً من شرق آسيا، مروراً بالمحيط الهندي وآسيا الوسطى، وصولاً إلى الشرق الأوسط ومنه إلى أفريقيا وأوروبا. ويمكن للكثير من المشاريع أن تخدم أهدافاً اقتصادية واستراتيجية مزدوجة، مثل الموانئ في غوادور (باكستان) وهامبانوتوتا (سريلانكا) وجيبوتي. علماً بأن هذه غالباً ما حفزت اميركا للتواصل مع هذه الدول أيضاً.

هذا وتدعم بعض المزايا توجه الصين العالمي. فعلى عكس المؤسسات ذات الجذور الغربية مثل صندوق النقد الدولي، فإن قروض الصين لا تشترط على الدول تغيير اقتصاداتها المحلية بحسب توجهات السوق الحرّة. وبنفس الطريقة، فإن مبدأ الصين بعدم التدخل يتيح لها التعامل مع الدول بغض النظر عن نوع النظام السياسي السائد أو عن التزام هذه الدول بمبادئ حقوق الإنسان. وبالمقارنة مع الشركات الأوروبية الخاصة نجد أنّ الشركات الصينية المدعومة من قبل الدولة تتمتع بالمرونة الكافية لعقد صفقات لا تشترط أن تكون عائداً أرباحاً نقدية في المقام الأول، بل يمكن أن تشمل النفوذ الاستراتيجي أو القوة الناعمة.

بعض هذه المزايا يرتبط بمخاطر كبيرة تواجهها الصين، والأهم الدول الشريكة. فالدول غير القادرة على الإيفاء بديونها تشكل ضغطاً على المصارف الصينية. كما تتعرض الدول الشريكة لخطر أعباء الديون الكبيرة والتنازل عن أصول وطنية رئيسية لصالح السيطرة الأجنبية. ورغم أن القروض الصينية لا تضع شروطاً أيديولوجية، إلا أنها غالباً ما تدرج التزامات بقبول العمال والمقاولين الصينيين.

من الدول المنتقدة المهمة، والتي يمكن أن تشكل أكبر ثغرة استراتيجية في مستقبل الدرع الصيني وتعتبر من الحضارات المركزية الرئيسية على طريق الحرير القديم وعملاقاً صاعداً آخر يواكب صعود الصين: هي الهند، فلقد حذرت نيودلهي من عبء الدين المترتب عن مشروع حزام واحد طريق واحد، وشككت في مشروع الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني الذي تم تنفيذه في كشمير الباكستانية.

العلوم والتقنية

أفادت دراسة تحليلية أن الصين ستنتج أبحاثاً علمية أكثر من أي دولة أخرى خلال عشر سنوات. وأضافت أن استثمار الدولة الضخم في المدارس والجامعات وبرامج الأبحاث كان محركاً للنمو السريع الذي تشهده الدولة، بالإضافة إلى الاكتشافات العلمية التي سرعان ما صارت ممكنة تجارياً. كما أن العلماء الصينيين يتمتعون

بقوة خاصة في هندسة الكيمياء وهندسة المواد اللتين تعتبران أساسيتين لمستقبل التنمية الاقتصادية والصناعية للصين .

فقد ارتفع عدد الأبحاث المراجعة التي نشرها الباحثون الصينيون ٦٤ مرة خلال الثلاثين سنة الماضي . وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الصين تحتل الآن المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الأبحاث العلمية المنشورة وسوف تحتل المرتبة الأولى بحلول عام ٢٠٢٠ إذا استمرت الاتجاهات الحالية بنفس المعدل .

وقد بينت الأرقام التي أعدتها شركة طومسون رويترز المعلوماتية للفايننشال تايمز أن العلماء الصينيين زادوا إنتاجهم بمعدل أسرع بكثير من الدول الصاعدة المنافسة مثل الهند والبرازيل. ورغم الاعتقاد السائد بأن الهند كانت أكبر تهديد محتمل للسيادة الأكاديمية الأميركية، فإن الدراسة كشفت أنها تتباطأ الآن وراء الصين . كذلك كادت البرازيل أن تلحق بالهند في عدد الأبحاث المنشورة، حيث يتفوق الباحثون هناك في مجال الزراعة وعلم الأحياء. أما روسيا فقد توارت نسبيا في مجال البحث العلمي منذ عام ١٩٨١ .

بعد الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتي، بدأت الصين بتطوير أسلحة نووية خاصة بها وقامت بتفجير أول سلاح نووي بنجاح في عام ١٩٦٤ في لوب نور. بينما كان إطلاق برنامج القمر الصناعي نتيجة طبيعية لهذا الأمر والذي بلغ ذروته في العام ١٩٧٠ مع إطلاق " دونغ فانغ هونغ " الأول، أول قمر صناعي صيني. وهذا ما جعل من جمهورية الصين الشعبية خامس أمة تطلق قمراً صناعياً بشكل مستقل. وفي عام ١٩٩٢، تم الترخيص لرحلة شنتشو الفضائية المأهولة، وبعد أربعة اختبارات غير مأهولة أطلقت شنتشو ٥ في ١٥ أكتوبر سنة ٢٠٠٣، وذلك باستخدام مركبة إطلاق لونج مارش ٢ إف وحاملة رائد الفضاء الصيني يانغ لي وي، مما يجعل من جمهورية الصين الشعبية ثالث دولة ترسل رحلة مأهولة بالإنسان إلى الفضاء من خلال مساعيها الخاصة. أرسلت الصين ثاني مهمة مأهولة لها مع طاقم من اثنين، تحت اسم " شنتشو ٦ " في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٥ . وفي العام ٢٠٠٨ أرسلت الصين بنجاح سفينة الفضاء شنتشو ٧، مما جعلها ثالث دولة لديها القدرة على إجراء عملية سير في الفضاء. في عام ٢٠٠٧ نجحت جمهورية الصين الشعبية في إرسال مركبة الفضاء تشانغ (تيمناً بألهة القمر الصينية القديمة) إلى مدار القمر لاستكشافه كجزء من البرنامج الصيني لاستكشاف القمر. تخطط الصين لبناء محطة فضاء صينية في المستقبل القريب وتحقيق هبوط على سطح القمر برواد فضاء صينيين في العقد القادم وكذلك مهمة مأهولة إلى كوكب المريخ.

في عام ٢٠٠٦، دعا الرئيس الصيني هو جين تاو الصين لتحقيق الانتقال من اقتصاد قائم على التصنيع واحد إلى اقتصاد يقوم على الابتكار ووافق مجلس النواب الوطني على زيادات كبيرة في تمويل البحوث. أبحاث الخلايا الجذعية والعلاج الجيني والتي يراها البعض في العالم الغربي محط جدل فإنها تواجه الحد الأدنى من العقبات في الصين. يوجد في الصين نحو ٩٢٦,٠٠٠ من الباحثين تسبقها فقط الولايات المتحدة بنحو ١,٣ مليون .

تعمل الصين حالياً على تطوير برامجها الإلكترونية وأنصاف النواقل وصناعات الطاقة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. في محاولة للحد من التلوث الناجم عن محطات الطاقة التي تعمل بحرق الفحم، وكانت الصين رائدة في نشر المفاعلات النووية بسرير الحصى والتي تعمل أكثر برودة وأكثر أمناً ولها تطبيقات محتملة في اقتصاد الهيدروجين.

المواصلات

تحسنت وسائل النقل في البر الرئيسي لجمهورية الصين الشعبية بشكل ملحوظ منذ أواخر سنوات عقد التسعينات من القرن العشرين كجزء من جهود الحكومة لربط الأمة كلها من خلال سلسلة من الطرق السريعة المعروفة باسم National Trunk Highway System أو باختصار NTHS .

إن ملكية السيارات الخاصة في تزايد بمعدل سنوي يزيد على ١٥٪. ويُقدّر بعض الخبراء ازدياد معدل بيع السيارات بشكل ملحوظ بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩، ويلاحظ أن البلاد تفوقت على الولايات المتحدة، حيث أصبحت أكبر سوق للسيارات في العالم مع مبيعات بلغت قيمتها أكثر من ١٣,٦ مليون سيارة سنوياً. وزاد السفر الجوي المحلي إلى حد كبير، لكنه لا يزال مكلف بالنسبة لمعظم الناس. يستعمل النقل بالخطوط الحديدية ونظم استئجار حافلة للسفر على مسافات طويلة.

السكك الحديدية هي الناقل الحيوي في الصين، وهي محتكرة من قبل الدولة، وتنقسم إلى مكاتب السكك الحديدية المختلفة في المناطق المختلفة. في معدلات الطلب على تجاربهها، كانت تاريخياً تخضع لنظام الازدحام في مواسم السفر مثل تشون يون خلال السنة الصينية الجديدة.

في أغسطس ٢٠١٠، كان هناك ازدحام سيارات كبير في الطريق السريع الوطني رقم ١١٠، بدأ في ١٤ أغسطس وقد امتد على ١٠٠ كم (٦٠ ميل) واستمر طيلة ١٠ أيام. وقد قال العديد من السائقين أنهم كانوا فقط قادرين على نقل سياراتهم كيلومتر واحد (٠,٦ ميل) في اليوم الواحد، وبعض السائقين أفادوا أنهم كانوا عالقين في زحمة السير لمدة خمسة أيام.

الديموغرافيا

اعتباراً من سنة ٢٠٠٩، بلغ تعداد سكان البلاد، ١,٣٣٨,٦١٢,٩٦٨ حوالي ٢١٪. يبلغون من العمر ١٤ سنة أو أقل (١٤٥,٤٦١,٨٣٣ ذكور وإناث ٤٨٢,٤٣٩,١١٥)، و ٧١٪ تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً (٤٨٢,٤٣٩,١١٥ ذكور وإناث ٤٨٩,٩٦٠,٤٥٥)، و ٨٪ ما يزيد على ٦٥ سنة (٤٨,٥٦٢,٦٣٥ من الذكور والإناث ٩٠٢,١٠٣,٥٣). ومعدل النمو السكاني لعام ٢٠٠٦ كان ٠,٦٪.

الصين دولة متعددة القوميات، وفيها نحو ٥٦ قومية منها قومية هان التي يشكل أبنائها ٩١٪ من مجمل عدد السكان، وتعد لغتها اللغة الرسمية المستخدمة في البلاد كلها، بينما تمثل القوميات المتبقية وعلى كثرتها ٩٪. وينتمي المسلمون الصينيون، الذين يزيد عددهم حالياً على ١٠٠ مليون نسمة، إلى ١٠ قوميات هي: هوي من الصينيين، والأوزبك من الأتراك، ودونغشيانغ من المغول، وسالار من الأتراك، وباروان من المغول، والايغور من الأتراك، إضافة إلى القازاق، والقيركيز، والتتار، والطاجيك. ويتركز الوجود الإسلامي في المقاطعات الغربية ومنها شنغهاي، كانسو، يونان، شانسي، نان تشا، سيشوان وفي المقاطعات الجنوبية ومنها كوانغ دونغ، كوانغ شي، هونان، هو بي. ولاحظ المؤرخون انه باستثناء القوميات ذات الأصل الصيني فإن جميع القوميات تسكن في اوطانها الأصلية، وتم ضمها الى الصين، إما بقرار سياسي او عن طريق الغزو العسكري المباشر. هناك أيضاً أتباع للهندوسية والدونغبية والبونية وعدد من الأديان والمذاهب الجديدة (لا سيما شيانتانية).

في العقد الماضي توسعت المدن الصينية بمعدل ١٠٪ سنوياً. كما ارتفع معدل تمدن البلاد من ١٧,٤٪ إلى ٤١,٨٪ بين عامي ١٩٧٨ و ٢٠٠٥ على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. ان ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون عامل يعمل بدوام جزئي في المدن الرئيسية ويعود إلى الريف بشكل دوري مع ما يجنونه.

يوجد اليوم في جمهورية الصين الشعبية اثنتا عشرة من المدن الكبرى يبلغ تعداد سكانها مليوناً أو أكثر بما في ذلك ثلاث مدن عالمية هي بكين وهونغ كونغ وشنغهاي. تلعب المدن الرئيسية في الصين دوراً أساسياً في الهوية الوطنية والإقليمية والثقافة والاقتصاد.

السياسة السكانية

يبلغ عدد سكان الصين أكثر من ١,٣ مليار نسمة، وقد أبدت الحكومات المتعاقبة قلقها للغاية بشأن النمو السكاني وحاولت بالفعل تنفيذ سياسة صارمة لتنظيم الأسرة بنتائج متباينة، وهذه السياسة هي ما يُعرف باسم سياسة الطفل الواحد لكل أسرة، مع وجود استثناءات للأقليات العرقية وبعض المرونة في المناطق الريفية.

كانت الصين تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني مع بداية القرن الحادي والعشرين، وأن تبقى على ذلك الاستقرار، إلا أن بعض التوقعات تقول بأن عدد السكان سيتراوح بين ١,٤ و ١,٦ مليار شخص بحلول عام ٢٠٢٥. رفضت هذه السياسة ولا سيما في المناطق الريفية بسبب الحاجة إلى اليد العاملة الزراعية والتفضيل التقليدي للذكور (لكونهم الورثة اللاحقين). أما الأسر التي تخرق هذه السياسة فتقلب الحقائق أثناء الإحصاء. تعارض سياسة الحكومة الرسمية التعقيم أو الإجهاض القسريين، لكن المسؤولين المحليين وخوفاً من العقوبات عليهم في حال في كبح جماح النمو السكاني، ظهرت ادعاءات بلجوئهم إلى الإجهاض القسري أو التعقيم أو التلاعب في أرقام التعداد. في سنة ٢٠١٧ عدلت الحكومة الصينية قانون الطفل الواحد وسمحت بالطفل الثاني وفي ٢٠٢١ تم السماح بالطفل الثالث.

بسبب تراجع ميثاقية الإحصاءات السكانية منذ بدء تنظيم الأسرة في جمهورية الصين الشعبية في أواخر سبعينات القرن العشرين، يصعب حالياً تقييم مدى فعالية هذه السياسة. تشير تقديرات خبراء الديمغرافيا الصينيين أن متوسط عدد الأطفال للمرأة الصينية يقع بين ١,٥ و ٢,٠ وتشعر الحكومة بقلق خاص من حيث الاختلال الكبير في نسبة الجنس عند الولادة على ما يبدو نتيجة لمزيج من التفضيل التقليدي للذكور وضغط تخطيط الأسرة، مما أدى إلى فرض حظر على استخدام أجهزة الموجات فوق الصوتية لغرض منع الإجهاض بسبب جنس الجنين.

ثمة عامل آخر وهو عدم التبليغ عن الأطفال الإناث للتحايل على القانون. بناء على تقرير عام ٢٠٠٥ للجنة تخطيط الأسرة وتعداد السكان الوطني في الصين كان هناك ١١٨,٦ فتي لكل ١٠٠ فتاة بين المواليد، وفي بعض المناطق الريفية قد تكون نسبة الفتيان مقابل الفتيات هي ١٠٠ مقابل ١٣٠. بما أن هذا النهج من اختلال التوازن بين الجنسين في تزايد فإن الخبراء يحذرون من تزايد عدم الاستقرار الاجتماعي.

التعليم

في عام ١٩٨٦، حددت الصين هدفاً بعيد المدى بتوفير التعليم الأساسي الإلزامي لفترة تسع سنوات. بحلول عام ٢٠٠٧، كان هناك ٣٩٦,٥٦٧ مدرسة ابتدائية و ٩٤,١١٦ مدرسة ثانوية و ٢٢٣٦ مؤسسة تعليم عالي في جمهورية الصين الشعبية. في فبراير ٢٠٠٦، وسعت الحكومة هدفها من التعليم الأساسي بتوفير التعليم الأساسي المجاني تماماً لتسع سنوات دراسية بما في ذلك الكتب المدرسية ورسوم التسجيل. لذلك فإن نظام التعليم الحالي في الصين من حيث التعليم الإلزامي والمجاني لجميع المواطنين الصينيين يتألف من المدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة والتي تستمر لمدة ٩ سنوات (سن ٦-١٥) وتقريباً جميع

الأطفال في المناطق الحضرية يكملون ٣ سنوات في المدرسة الثانوية. اعتباراً من عام ٢٠٠٧، شمل محو الأمية ٩٣,٣٪ من السكان فوق سن الخامسة عشر. أما معدل محو الأمية بين الشباب الصيني (سن ١٥-٢٤) فوصل إلى ٩٨,٩٪ (٩٩,٢٪ للذكور و ٩٨,٥٪ للإناث) في عام ٢٠٠٠. وفي مارس من عام ٢٠٠٧ أعلنت الصين قرار جعل التعليم "أولوية استراتيجية" وطنية، حيث ستتم مضاعفة الميزانية الوطنية المركزية للمنح الدراسية ثلاث مرات في سنتين كما سيخصص مبلغ ٢٢٣,٥ مليار يوان (٢٨,٦٥ مليار دولار أميركي) من التمويل الإضافي من الحكومة المركزية في الخمس سنوات المقبلة لتحسين التعليم الإلزامي في المناطق الريفية. ويلتزم كثير من الآباء بتعليم أطفالهم ويصرفون في كثير من الأحيان أجزاء كبيرة من دخل الأسرة على التعليم، فالدروس الخصوصية والأنشطة الإبداعية، كما هو الحال مع اللغات الأجنبية أو الموسيقى تحظى بشعبية بين أسر الطبقة المتوسطة الذين يستطيعون تحمل تكاليفها.

الصحة العامة

وزارة الصحة الصينية تعمل مع نظيراتها مكاتب الصحة الإقليمية على الإشراف على الاحتياجات الصحية لسكان الصين. في عام ١٩٥٠ كانت وفيات الرضع ٣٠٠ لكل ١٠٠٠ وانخفضت عام ٢٠٠٦ لتصل إلى حوالي ٢٣ لكل ألف. بلغت نسبة الذين يعانون من سوء التغذية في الصين ١٢٪ اعتباراً من عام ٢٠٠٢ وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

على الرغم من التحسينات الكبيرة في مجال الصحة واستحداث المرافق الطبية على النمط الغربي، فإن الصين تعاني من العديد من المشاكل الناشئة في الصحة العامة، والتي تشمل مشاكل في الجهاز التنفسي نتيجة لتلوث الهواء على نطاق واسع، ومئات الملايين من مدخني السجائر.

أهم المخاطر التي تواجه الصين :

- الصراع الأميركي مع الصين .
- استعادة تايوان للجغرافيا الصينية .
- التطور التقني الصيني .
- الاستمرار السلس لوصول المواد الأولية وتصدير المواد المصنعة .
- الفروقات في الحداثة بين المدن الصينية حيث هنالك مدن من القرن الواحد والعشرون ومدن من القرن التاسع عشر .
- الاقليات المسلمة وزعزعة الامن القومي .

الخيارات الاستراتيجية الصينية :

الصراع الاميركي مع الصين

- ان ارتباط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد الاميركي ارتباط معقد جدا، فليس هناك سوق بحجم السوق الاميركية، وليس هناك مصدر للبضائع الرخيصة وذات جودة مقبولة سوى المصانع الصينية . ان الصناعات الاميركية تعتمد على المواد الاولية ذات المصدر الصيني . ان الصناعات المتطورة في العالم وخاصة صناعات اشباه الموصلات الحديثة تعتمد على مواد تسمى المعادن النادرة ٩٠٪ منها تنتج في الصين ، وليس هناك من بديل للصين في انتاج هذه المعادن (يقال ان كل طائرة F-35 تستهلك ٣٢٠ كلف من هذه المواد). ولكن الصدام بين الطرفين يقترب بسبب شعور اميركا ان الصين ستنتزع منها ريادة العالم قريبا وتعمل اميركا كل ما تستطيع لابقاء الصين مصنع لانتاج المواد الاولية والبضائع المقلدة والمرخصة من الغرب. لكن الصين قررت الانتقال من الوضع السابق الى دولة ريادة تكنولوجية في ٢٠٢٥، وكانت بداية الريادة الذي فاجأ العالم بنظام الاتصالات ٥ ج. هذا النظام لو انتشر سيؤدي الى فقدان اميركا السيطرة على المعلومات لان الذي يسيطر على الاتصالات يسيطر على المعلومات التي تنتقل عبر انظمة الاتصالات ، وهذا من اهم مصادر القوة الاميركية لذلك شنت اميركا حربا على شركة هواوي الصينية بجميع انواع الاسلحة الغير عسكرية ، وفرض حظرا على توريد الدوائر المدمجة المتطورة لشركة هواوي ، مما اعاق تطوير الشركة لهواتف ذكية جديدة. ووجدت الصين عند فرض الحظر ان اميركا تستطيع اعاقه التقدم التكنولوجي الصيني لتخلف الصين في كثافة اعداد القطع الالكترونية في البوصة المربعة . مما يعيق التقدم في الاجهزة الالكترونية والذكاء الصناعي وقامت باستثمارات ضخمة في هذا المجال . هذا ادى الى خرق نوعي في صيف ٢٠٢١ وجعل الصين تستطيع انتاج ٨٠٪ من الدوائر المدمجة التي تحتاجها . ومع قدرة الصين بامكانياتها الحالية تسريع انهيار الاقتصاد للولايات المتحدة الاميركية ، فانها لا تقدم على ذلك لعدة اسباب اهمها:

- ان الولايات المتحدة الاميركية هي المستورد الاكبر للمنتجات الصينية ، واي انهيار اقتصادي للولايات المتحدة الاميركية سيرتد على المصانع الصينية والاقتصاد الصيني .

- ان اي انهيار اقتصادي للولايات المتحدة الاميركية سيؤدي الى انسحاب البحرية الاميركية من اعالي البحار ، وتصبح هذه البحار تحت رحمة القرصنة ولا تملك البحرية الصينية امكانية حماية الصادرات والواردات الصينية خارج منطقتها الاقليمية .

إستعادة تايوان للجغرافيا الصينية

تايوان: كانت تايوان جزءاً من الصين حتى العام ١٨٩٥، حيث ضمت إلى الإمبراطورية اليابانية بموجب معاهدة "شيمونوسيكي" التي أنهت الحرب اليابانية - الصينية الأولى. وبعد أن هزمت اليابان في الحرب العالمية الثانية، تنازلت عن الجزيرة للصين العام ١٩٤٥. وبعد ٤ سنوات انتهت الحرب الأهلية الصينية (١٩٢٧-١٩٤٩) بسقوط جميع الأراضي الصينية في يد الشيوعيين باستثناء جزيرة تايوان. فانتقل شيانج كاي شيك رئيس الحكومة الوطنية آنذاك إلى الجزيرة وأطلق عليها اسم "جمهورية الصين". وما زالت علاقات الصين وتايوان معقدة حيث تطالب كل منهما بالسيادة على عموم أراضي بلاد الصين، ولا تعترف أي منهما بالأخرى. وعلى الرغم من وجود علاقات اقتصادية بين الجمهوريتين فإن حكومة جمهورية الصين الشعبية تقاطع أي دولة تعترف بجمهورية الصين (تايوان)، لذلك تفضل غالبية دول العالم تبادل بعثات اقتصادية مع تايوان بدلاً من بعثات دبلوماسية رسمية. ويكمن جوهر الصراع بين الصين وتايوان في حقيقة أن الصين ترى تايوان مقاطعة منشقة سيعاد ضمها إلى البر الصيني في نهاية المطاف، فيما يختلف الكثير من التايوانيين مع وجهة نظر الصين، إذ أنهم يرون أن لديهم أمة منفصلة، سواء تم إعلان استقلالها رسمياً أم لا.

الاسباب الرئيسية لاصرار الصين على استعادة تايوان :

- ١- سياسة الصين واحدة اي استرجاع جميع الاراضي التي سلخت عن الصين (استرجعت هونغ كونغ وماكاو وحان وقت استرجاع تايوان) وقد تعهد جميع رؤساء الصين باستعادة تايوان الى الحضن الصيني بما فيهم الرئيس الحالي فقد تعهد باستعادتها بكافة الوسائل.
- ٢- ان التقدم التقني للصين مرتبط بالحصول على التقنيات التايوانية في مجال الدوائر المندمجة وهي الرائدة عالميا في هذا المجال، والذي هو من اهم نقاط ضعف الصين ، واساسي للوصول الى هدف الرئيس الصيني " صنع في الصين " ٢٠٢٥ حيث ستكون الصناعات الصينية متطورة ومتينة .
- ٣- ان تايوان تنتج حوالي ٣٠٪ من انتاج العالم للدوائر المدمجة ، وهذا يعطي دفع اقتصادي مهم للصين .
- ٤- يوجد في تايوان مئات الالاف من الكوادر التقنية والايدي العاملة المدربة .
- ٥- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتايوان كمفتاح للسيطرة على بحر الصين .
- ٦- قرب تايوان من البر الصيني والوجود الاميركي فيها يؤثر على الامن القومي الصيني.

٧- ان استعادة تايوان يقرب الصين في التربع على عرش زعامة العالم الاقتصادية . إن استعمال القوة العسكرية لاستعادة تايوان قد يؤدي الى صدام عسكري مع اميركا. فهل الصين جاهزة لهذا الصدام؟ المرجح ان الصين جاهزة للصدام وستعمل على استعادة تايوان في شباط ٢٠٢٢ للأسباب التالية:

١- الولايات المتحدة في اضعف لحظاتها فهي تعاني من الكثير من المشاكل الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

٢- سحبت اميركا قسم كبير من اسطولها البحري من الخدمة العسكرية لاجراء صيانة تستمر لفترة قد تصل الى ثلاث سنوات ستجد الصين نفسها امام اسطول محدث وقد تستطيع اميركا حل بعض مشاكلها فتكون المواجهة اكثر عنفا وتكلفة .

٣- احتمال ان تدخل روسيا لاحتلال شرق اوكرانيا بالتزامن مع دخول الصين تايوان فتصبح اميركا في مواجهة مع دولتين عظميتين وهذا ما لا تطيقه اميركا .

٤- انتشار الصينيين في قراهم الام بمناسبة راس السنة الصينية (٤٠٠ مليون صيني) فتصبح المدن الصينية المكتظة شبه فارغة مما يخفف على الحكومة الصينية تداعيات الداخل في حال تطورت الحرب .

٥- اعلان الصين عن بعض الاسلحة الحديثة التي لا تملك اميركا لها ردا حاليا ، وبالتالي ردع اميركا عن التدخل في نزاعها مع تايوان .

٦- قامت الصين بتحييد سلاح الغواصات الاميركي في بحر الصين من الدخول في الحروب التقليدية ، مما يجعلها حاليا مسيطرة على بحر الصين فوق الماء وتحت الماء وليس مضمونا ان يستمر هذا طويلا .

إن التخطيط العسكري الأميركي ظل يقوم خلال العقود الماضية على فكرة أن اميركا تستطيع خوض حربين في وقت واحد، وفي مكانين مختلفين في العالم وبعد حرب الخليج الاولى عدلت هذه الفكرة الى خوض حرب والصمود في الاخرى .بعد حرب افغانستان والعراق اصبحت الاستراتيجية الاميركية هي خوض حرب واحدة .

لكن المخططين الاستراتيجيين الأكثر تشاؤما لم يخططوا أبدا لحروب ثلاث او اربع او خمسة متتابعة وفي أماكن مختلفة من العالم .

إلا أن إدارة جو بايدن تواجه أزمات قابلة للعسكرة في أوروبا، آسيا والشرق الأوسط، وتشكل معا أكبر تحد للقوة العالمية الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة.

وحصل المسؤولون الأميركيون على معلومات تتحدث عن خطط روسية لغزو أوكرانيا في "أقرب وقت من عام ٢٠٢٢" .

وفي الوقت نفسه، حذر وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، من أن المناورات العسكرية الصينية قرب تايوان تبدو كأنها تدريب على غزو عسكري شامل. وتبدو

إيران ليست بعيدة عن إنتاج مواد انشطارية كافية لتصنيع السلاح النووي، وهي نتيجة أنفقت الولايات المتحدة عقوداً لمنع حدوثها وهناك كوريا الشمالية التي قد تشجعها الصين للصدام مع كوريا الجنوبية وكذلك تركيا التي قد تحتل قبرص للسيطرة على جرفها القاري الذي يحتوي على النفط والغاز الذي تحتاجهما لمنع الانهيار الاقتصادي قريباً .

ويخشى بعض المحللين من مواجهة أميركا اليوم من هجوم دولي منسق تقوم به قوى تصحيحية. وحذر رئيس الوزراء السويدي السابق والدبلوماسي الدولي كارل بيلدت صناع السياسة، وطالبهم بالتحضير لغزوات متزامنة لكل من تايوان وأوكرانيا. وعلق قائلاً " إن هذين الغزوين يشكلان معا تحولا أساسيا في ميزان القوة العالمية "، ما يعني المسمار الأخير في نعش النظام الدولي، الذي كان أساس السلام العالمي لعقود طويلة. والتنسيق موجود بين الرئيس الصيني شي جينبينغ والروسي فلاديمير بوتين لشن حربين في وقت واحد. "

وفي الوقت الذي لا توجد فيه خطة واحدة تربط ما بين طموحات العواصم الأربع: بكين وموسكو وطهران وانقرة، لكن هناك مستوى من التحليل المشترك والحذر. وتشكو حكومات الصين وروسيا وإيران تركيا من استهداف أميركا لها بحملات لـ " تغيير النظام "، وكل دولة لديها طموحها للهيمنة في منطقتها، وكلها تبرر طموحاتها بالرابطة مع الناس خارج حدودها الوطنية. وتؤكد الحكومة الصينية على قدر الصين الوطني بـ " الوحدة " بين الأرض الأم واستيعاب تايوان .

ويناقش بوتين أن هناك عملية "إبادة" يتعرض لها المتحدثون باللغة الروسية في أوكرانيا، وعلى روسيا واجب حمايتهم .

وتبدو أميركا بعد الخروج الفوضوي من أفغانستان هذا الصيف ضعيفة، وهو ما يزيد من محاولات كل من الصين وروسيا وإيران معالجة المظالم القديمة، أو الدفع قدما لتحقيق الطموحات التي طالما حلمت بها.

وستراقب القوى التصحيحية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط عمليات نشر القوات في القارات الأخرى.

ولو حدث هجوم على أوكرانيا وتايوان دون أي مواجهة ومعارضة، فهذا سيعمل تحولا في ميزان القوة الذي يتحدث عنه بيلدت .

لكن القوة الأميركية العظمى ومصداقيتها قد تتراجع من خلال سلسلة من التعايش المذهل، والتي ستعطي معا إشارة عن تنازل أميركا، وهناك خوف في أوروبا من حديث بايدن عن التوصل " لتسوية " أمنية مع روسيا في القارة الأوروبية.

وفي حالة تقديم الولايات المتحدة تنازلات لروسيا في وجه التهديد الذي تمثله على أوكرانيا، فستتجراً الصين، وتزيد من الضغوط على تايوان، وربما ضغطت إيران على الكابح النووي.

وسيقوم حلفاء أميركا الدوليون، وهم مهمون لها، بالتخلي عنها؛ نظرا لفقدانهم الثقة بها. ويعرف البيت الأبيض بهذه المخاطر، كما ويعلم أن عليه اختيار معاركه، وإلا بات في خطر تقديم التزامات فوق طاقته وعليه، فموقف أميركي قوي في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط قد يساعد على إعادة الردع الأميركي حول العالم. والسؤال يتعلق بالمكان الذي عليها استعراض عضلاتها فيه.

ويؤشر حجم التهديد إلى الصين. أما ميزان الاستقزان، فيميل لروسيا. ويميل ميزان المخاطر الصغير باتجاه إيران أو تركيا التي لم تدخلها بعد النادي النووي. ومن الناحية الاستراتيجية، تشعر إدارة بايدن بأنها مدفوعة بغريزتها للتركيز على الصين، باعتبارها التحدي الأبرز للقوة الأميركية المتفردة في العالم. واقترح بايدن أن أميركا ستدافع عن تايوان لو تعرضت لهجوم من الصين، لكنه لم يقدم تصريحات مماثلة عن أوكرانيا.

ومع ذلك، يعتقد معظم المحللين الأميركيين أن هجوما على تايوان ليس محتملا في ٢٠٢٢، ذلك أن الرئيس شي يريد استقرارا؛ حتى يعزز سلطته في مؤتمر الحزب الشيوعي المقبل في الخريف. حيث أن التهديدات الروسية لأوكرانيا محتملة، إلا أن مواجهة عسكرية مباشرة مع دولة مسلحة نوويا غير محتملة.

وبدلا من ذلك، هدد بايدن، بوتين بعقوبات اقتصادية شديدة لو غزا أوكرانيا التي وعدها بالدعم العسكري حال تعرضت للهجوم العسكري. وضمن هذا السياق، فغارات جوية على المنشآت النووية الإيرانية تبدو أقل خطرا من الاشتباك مع القوات الروسية والصينية.

إلا أن بايدن، مثل سلفيه باراك أوباما ودونالد ترامب، متردد بالتورط في حرب جديدة بالشرق الأوسط.

ومن الواضح أن إدارة بايدن لن تسحب خيار العمل العسكري عن أي من النزاعات الثلاثة، لكنها ستعول على الأسلحة الدبلوماسية والاقتصادية، مثل العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، ويمكن استخدامها ضد روسيا والصين حال حصل الهجوم على تايوان وأوكرانيا. كل هذا لا يعني بداية حرب عالمية ثالثة، ولكن نهاية العولمة.

الاستمرار السلس لوصول المواد الأولية وتصدير المواد المصنعة

فرض التطور الاقتصادي على الصين تزايد الحاجة الى الموارد وبخاصة الطاقة من

نفت وغاز، حتى أصبحت اليوم ثاني أكبر مستهلك لهما وهي تستورد القسم الأكبر من حاجتها من الخارج أي من الشرق الأوسط وأفريقيا وحتى فنزويلا، ولذلك أصبحت مضطرة إلى حماية مصالحها وتأمين هذه الموارد في مصادرها وخطوط نقلها عبر البحار أو اليابسة. وكذلك فهي بحاجة إلى الأسواق لتصدير انتاجها الصناعي والزراعي وغيرهما، وهذا ما فرض عليها أن تدخل كلاعب جيوسراتيجي على مستوى عالم اليوم، وأن تنشر قواتها في البر والبحر لحماية أساطيلها التجارية، ولحماية مصادرها من الطاقة ومصالحها في الدول المعرضة لمخاطر قد تهدد استمرار وصول هذه الموارد.

– تقوم الصين حالياً بإنشاء أسطول بحري ضخم (يتوقع جهوزيته عام ٢٠٣٠)، لتأمين أعالي البحار والتجارة بين الصين وأفريقيا والخليج والشرق الأوسط وأوروبا.

– تم إنشاء خط سكة حديد بين الصين وأوروبا عبر روسيا.

– العمل على إنشاء طريق الحرير لنقل البضائع من وإلى الصين، والذي تقوم أميركا بالعمل على قطعها عبر المساعدة بانتقال الجماعات المسلحة من العراق وسوريا لنشرهم بالقرب من الطريق.

– إقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي.

– استعادة تايوان إلى التراب الصيني هو هدف جميع الرؤساء الصينيين. وقد تعهد الرئيس الحالي باستعادة الصين لتايوان بجميع الوسائل إن استعادة الصين لتايوان ستسهل السيطرة على بحر الصين ويحفف الطوق على الصين.

الفروقات في الحداثة بين المدن الصينية والصراع مع الأقليات المسلمة

– إن تطوير أي منطقة يبدأ بتطوير البنية التحتية. وبعد أزمة ٢٠٠٨ ركزت الصين على تطوير البنية التحتية في كامل الصين مع التركيز على المناطق النائية (يقال إن الزيادة السنوية في البنية التحتية في الصين يعادل كامل البنية التحتية للبرازيل).

– بعد فترة صراع على السلطة بين الشيوعيين، بعد وفاة ماوتسي تونغ، بدأت في عام ١٩٧٩ خطوات انفتاح من جانب الحزب والحكومة، وصدر قانون ينص على عدم انتهاك خصوصيات الأقليات القومية وعاداتها، واستئناف بعثات الحج، وإعادة فتح المساجد المغلقة التي بلغ عددها آلافاً وإعادة العطلات الإسلامية، وسمحت الحكومة بدخول أعداد من المصاحف من الدول العربية، وقد اجمع محللون على أن الانفتاح الرسمي على المسلمين الصينيين، الذي تزايد بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين إنما يرتبط بشكل حيوي ووثيق بالتوسع الكبير في علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الصين وبلدان العالمين العربي والإسلامي، وما

يتضمنه ذلك من زيادة كبيرة في الاستثمارات، ما يعكس حرص بكين على استرضاء هذه البلدان وعدم استفزازها في مشاعرها وعقيدتها.

لكن هذا الانفتاح يعتبر غير كاف لعدد من الجماعات والاعراق المسلمة، وخاصة الايغور، وتعد هذه العرقية المنحدرة من الأتراك أهم أعراق المسلمين في الصين، وتتركز كثافتها السكانية في منطقة سنغ يانغ التي كانت تسمى تركستان الشرقية، وتشكل سدس المساحة الإجمالية للصين، والإيغور هم السكان الأصليون لهذه المنطقة، وتقدر بأكثر من عشرة ملايين ايغوري، الذين يرفضون بشدة التدخل الصيني في حياتهم، وهم قد قاموا بثورات عدة عبر التاريخ للاستقلال عن الصين، وهناك شكوك بقيامهم باعمال شغب وتفجيرات.

خلال الحرب الدائرة في سوريا، تبين وجود مجموعة كبيرة (بالآلاف) من الايغور المسلحين المدربين في تركيا ذوات نزعة اسلامية متشددة تقاتل مع داعش والنصرة، وتتحكم بحركتها المخبرات التركية. هذا عزز القناعة الصينية بوجود ايداء اجنبية (تركيا ومن ورائها امريكا) تعمل للعبث بالامن الصيني عبر الايغور. وقد ردت الصين بدعم سياسي (استخدام حق النقض في مجلس الامن)، واقتصادي (دعم البنك المركزي السوري)، وعسكري وامني للدولة السورية والعمل معها ومع روسيا للقضاء عليهم في سوريا، ومنع عودتهم الى الصين كذلك التشديد والرقابة الامنية المشددة للايغور وخاصة الناشطين منهم.

خاتمة

اميركا دولة سائدة والصين دولة صاعدة وتملك كل الامكانيات ان تكون سائدة، فالصدام بينهما هو مسألة وقت. والمرجح انه الان الوقت المناسب لعدة اسباب:

١- اميركا في وضع ضعيف نسبيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فالصدام مع الصين ليس على حدود اميركا، بل هو على بعد الاف الكيلومترات عن الحدود الاميركية.

٢- الصين دولة جبارة على حدودها ومع تجربة الاسلحة الحديثة التي لا تملك اميركا معادلا لها فنتيجة المواجهة العسكرية مع الصين محسومة هزيمة لاميركا وانتصار للصين.

٣- الوقت ليس من صالح الصين فيتم الان تحويل استراليا حليف اميركا اللصيق الى قوة نووية سيحسب لها حساب في المواجهة المقبلة. كذلك قد يتم تسليح اعداء الصين بحيث قد تعيد الصين حساباتها العسكرية علما ان الاسلحة الحديثة التي اجرت الصين التجارب عليها قد لا يستمر تفوقها بابتكارات تقنية واسلحة جديدة تحد من فاعليتها.

٤- ان سياسة الولد الواحد التي استمرت لفترة طويلة ادت الى صعوبات في المحافظة على عديد ونوعية عناصر الجيش الصيني عسكريا وانخفاض النمو الاقتصادي مع مرور الزمن، اذ من المتوقع ان يخسر الاقتصاد الصيني ٢٠٠ مليون عامل و عليه اعالة ١٥٠ مليون متقاعد بحلول ٢٠٣٠ ، وبالتالي الوقت ليس لصالح الصين بالنسبة لجيرانها وخاصة الهند المتوقع تفوقها على اميركا بالنتائج القومي في ٢٠٣٠ .

من الجانب الروسي فان الوقت مناسب لاحتلال شرق اوكرانيا للاسباب التالية:

١- حاجة روسيا لشرق اوكرانيا لضرورات الامن القومي، كما اوضحنا في مقالة (عودة الزعامة الروسية) " شؤون الاوسط العدد ١٦٤ " .

٢- عدم وجود رد عسكري غربي مناسب على الحشود الروسية.

٣- وجود ازمة طاقة عالمية مما يجعل سلاح الغاز الروسي امضى كثيرا من سلاح العقوبات الاقتصادية الغربية، خاصة في هذا الشتاء البارد والاعتماد الاساسي لاوروبا على الغاز الروسي.

٤- ان الرابع في هذه الحرب من يملك التفوق الناري والقدرة اللوجستية، وهذان العاملان يتفوق بهما الجانب الروسي المستعين بالجيش السيبيرية الذين يعتبروا الشتاء الاوكراني كربيع سيبيري مما يعطيه افضلية على الجيش الاوكراني ذات الخبرات المحدودة .

ان التحالف الروسي الصيني ذو القدرات الاقتصادية والعسكرية الهائلة، يستطيع حسم هذه المعركة العسكرية في مواجهة الغرب، الذي لم يعد يملك عمليا غير ادارة اموال العالم عبر نظام السويفت، الذي يمكن لدول البريكس انشاء بديل له اذا قرروا، فيخسر الغرب اخر معاركه .وهناك احتمال كبير ان تستغل بعض الدول ككوريا الشمالية وتركيا وايران، انهيار الهيمنة الاميركية على العالم، حيث تقتحم كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، وتحتل تركيا قبرص، وتصبح ايران دولة نووية او تفرض سيطرتها المعنوية على الاقل على دول الخليج، وتصبح كل دولة تملك امكانيات عسكرية اكبر من جيرانها تفعل ما تشاء . ويدخل العالم في فوضى، ويصعب من الضروري انشاء مجلس جديد لادارة العالم يتالف من الدول الدولية (اميركا، روسيا، والصين، والاتحاد الاوروبي اذا استمر تماسكه) والدول الاقليمية الكبرى .